

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

يواجه تحديات أمنية تفوق تصوّر البشرية. لقد تغيرت الحرب إلى حدّ كبير في العقود القليلة الماضية. والجماعات الإرهابية المنظمة على نحو غير مضبوط مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ما فتت تُعلن الحرب على الدول والمدنيين الأبرياء.

والأكثر إحباطاً هو أنّ الجماعات الإرهابية والأطراف غير الحكومية الأخرى تذيب الناس وتعيثُ فساداً ودماراً هائلاً، ليس بأيديها فقط، بل باستخدام أسلحة لا تنتجها أو تصنعها. وكيفية وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الأطراف غير الحكومية موضوع لا يُناقش غالباً. وقد حان الوقت الحاسم لمعالجة هذه المسألة إذا أردنا إحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وعمليات القتل الوحشية للأشخاص الأبرياء في الشرق الأوسط وأماكن أخرى تذكير صارخ بأنه يتعين علينا العمل جمعياً للاضطلاع بالمسؤولية الأخلاقية التي تقع على عاتقنا لضمان أن تكون شعوبنا سالمة وآمنة وحرّة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

السيد مايوبي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنيكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. وأودّ أن أؤيد البيان الذي أدلى به كل من الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لنيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.2).

إنّ القرار بإنشاء الأمم المتحدة كان مدفوعاً بالإصرار على إيجاد عالم من السلام والازدهار. ومع أنّ نظام ميثاق الأمم المتحدة قد أدّى حتى الآن دوره لمنع حرب عالمية ثالثة، محققاً بذلك أحد التطلعات النبيلة لأسلافنا العظماء، الذين التقوا في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، فإنّ العالم ما برح

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1456316 (A)



نطاق تلك المعاهدة. وفي السياق نفسه، ندعو إلى العقد الفوري لمؤتمر بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عملاً بنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

علاوة على ذلك، نؤكد أن جميع الدول تستحق ويجب أن تتمتع بحقها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما نصّت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لكنّ هذا الحق يجب أن يمارَس في بيئة مأمونة وآمنة، ومع المراعاة اللازمة لواجبات عدم الانتشار من قبل الأطراف في المعاهدة. والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضروري للغاية. ويتعين علينا جميعاً أن نقبل ضمانات الوكالة للتحقق من أن الأنشطة النووية لا تُستخدم سوى الأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نحترم استقلالية وخبرة الوكالة، ونمتنع عن تسييسها أو التدخل في أنشطتها بلا مبرر. وفيما نُحضر لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، علينا أن نفعل ذلك بوحدة المقصد. إذ ينبغي عدم إضاعة الفرصة التي يتيحها ذلك المؤتمر. وينبغي لمداولاتنا في المؤتمر أن تسترشد بروح الصراحة والتفاهم المتبادل، بدون الحدة التي تتسم بها مداولاتنا الحكومية الدولية.

لقد مضى ١٨ عاماً على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لكنّ نفاذها لم يبدأ حتى الآن. ولا ريب في أن بدء نفاذها سيوقف انتشار الأسلحة النووية وتحديثها. ونحن ندعو إلى عوامة المعاهدة، وبخاصة التصديق من قبل بقية دول المرفق ٢. ومع ترحيبنا بإعلانات التزام بعض الدول بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نوّد أن نؤكد أن تلك الإعلانات ستكون بلا معنى إلا إذا اقترنت بتوجّه ملموس نحو التصديق.

إنّ البشرية غير مرتاحة بتاتا جراء المأزق في آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح وهيئة

إنّ التزامنا بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى لما يتحول بعد إلى عمل ملموس. والمخزونات الهائلة الموجودة من الأسلحة النووية، فضلاً عن تحديث تلك الأسلحة، تُلقي ظلالاً من الشكّ على توقّعاتنا لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية في المستقبل القريب. فالأسلحة النووية تُوجد شعوراً زائفاً بالأمن. وحيازتها تولّد فقدان الثقة وتوجّج التوترات بين الدول. وطالما أنّها موجودة، فإنّ خطر استخدامها يبقى قائماً. والجميع يعرفون الخسارة الفادحة في الأرواح، والدمار الكارثي للبيئة، اللذين يمكن أن يسببهما تفجير الأسلحة النووية.

والدورة التاسعة والستون تتيح لنا فرصة لإحراز المزيد من التقدم في جهودنا لبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي الحقيقة، إنّ الاحتفاء التاريخي باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، مظهر من مظاهر الجهود العالمية المتزايدة من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، لتركيز الاهتمام على نزع السلاح النووي. وينبغي لنا مضاعفة جهودنا أثناء الدورة الحالية وما بعدها، لضمان إنفاذ العالم من هذه الأسلحة الرهيبة. وفي هذا السياق، نرحب بنتائج مؤتمري أوسلو وناياريت الدوليين بشأن الآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية. وإننا نتطلع إلى المؤتمر الثالث، الذي سيُعقد في النمسا في وقت لاحقٍ من هذا العام. ونحن متفائلون بأنّ هذه المؤتمرات ستولد الزخم اللازم للدفع قدماً بصكّ قانوني يحظر الأسلحة النووية.

وفيما نعمل لتحقيق هدف حظر الأسلحة النووية والتخلّص منها في نهاية المطاف، يتعين علينا أن نؤكد أنّ الامتثال الكامل لبنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسي. ولا ينبغي أن يؤجّل لفترة أطول الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من قبل البلدان التي لا تزال خارج

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن مواطني هذا العالم في غاية الاهتمام بأن نحدد معا على نحو جماعي طريق المضي قدما، والحد من التباين في آراءنا ونهجننا في مسائل شتى، فضلا عن توحيد جهودنا في التصدي للتحديات التي نواجهها. وما دامت لدينا مخاطر وفرص مشتركة، فلنعمل معا إن أردنا إحراز التقدم الذي نأمل فيه ونحتاج إليه.

السيد الحكيم (العراق): أتقدم لكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى لهذا العام ولبقية أعضاء مكتبكم. وإنما على ثقة تامة بأن ما تتمتعون به من خبرة ومهارات دبلوماسية، سيساهم في إنجاح إدارة الاجتماعات، مؤكدين دعم وفد بلادكم من أجل التوصل إلى النتائج الإيجابية التي نتطلع لتحقيقها جميعا.

يؤيد وفد بلادكم البيان الذي ألقاه ممثل مصر باسم المجموعة العربية، كما يضم صوته إلى البيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

تؤكد حكومة بلادكم سعيها الجاد إلى دعم الجهود المبذولة من أطراف المجتمع الدولي كافة من أجل بناء وتحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وضمن تحقيق عالمية المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتلك الأسلحة. ويؤمن العراق إيمانا مطلقا بأن المسؤولية تقع علينا جميعا في احترام وتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات والترتيبات الدولية المختصة بترع السلاح والسيطرة على التسلح ومنع الانتشار، لما لها من أثر فعال على تعزيز السلم والأمن الدوليين. وينص الدستور العراقي على أن، وأنا أقتبس: "تحتزم الحكومة العراقية، وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وبمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد تكنولوجية وأنظمة للإيصال".

الأمم المتحدة لترع السلاح. وقد حان الوقت لإحراز تقدم من قِبَل هذه الهيئات. ونحن ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى الموافقة على برنامج عمل متوازن وتنفيذه. ويوازي ذلك أهمية ضرورة استعراض عضوية مؤتمر نزع السلاح، بغية جعلها أكثر تمثيلا. وفي السياق نفسه، إن إحفاق هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح في الوصول إلى توافق آراء أثناء الجولات القليلة الماضية يثير القلق الشديد لدى وفد بلادكم. ونأمل للدول الأعضاء أن ترتقي فوق مصالحها الفردية وتخرج بنتيجة توافقية في عام ٢٠١٥، حين تبدأ جولة جديدة.

ما تزال الأسلحة التقليدية تسبب أحزانا لا توصف بالنسبة لنا في العالم النامي. فقد مضينا في مسار في العقد الماضي، يرمي إلى الحد من المعاناة الإنسانية عن طريق فرض الرقابة على تجارة الأسلحة التقليدية على النطاق العالمي. وأبدينا عزمنا جماعيا على تحقيق هذا الهدف باعتمادنا معاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بأغلبية ساحقة. واليوم، فإن من دواعي سرورنا أن نلاحظ أن معاهدة تجارة الأسلحة ستدخل حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، عقب الحصول على العدد اللازم من التصديقات عليها. ولن يكون بدء نفاذ المعاهدة غاية في حد ذاته، بل سيكون تنفيذها بطريقة عادلة ومتوازنة أمرا بالغ لإحداث تحول في التجارة الدولية في الأسلحة وتحقيق أهداف المعاهدة.

وبالرغم من اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ما تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تودي بحياة العشرات من الأشخاص على أساس يومي في أفريقيا وغيرها، في حين يشكل نقص التمويل الذي يمكن التنبؤ به لتنفيذ برنامج العمل عقبة كبيرة. وتكرر ليسوتو دعوتها إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتعاون الدولي في تنفيذ البرنامج بغية إنشاء صندوق لهذا الغرض.

أطراف المجتمع الدولي كافة، لتقديم الدعم والمساعدة وتبادل الخبرات مع الدول المتأثرة بتلك الأسلحة. ويُعدُّ العراق واحد من أكثر هذه الدول المتأثرة بالألغام والذخائر العنقودية. ويذل العراق جهوداً حثيثة لتحليص المدن العراقية منها. وقد أودعنا مؤخرًا صك انضمامه إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكولات الإضافية الخمسة الملحقة بها، وذلك على هامش أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

يؤكد العراق من جديد، دعمه لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، بوصفه خطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية. وندعو من خلالكم إلى ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ الداعي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وطبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بوصفه ركيزة أساسية في هذا الشأن، إضافة إلى ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، إذ أن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلبان إزالة أسلحة الدمار الشامل كافة، وفي مقدمتها الأسلحة النووية تطبيقاً لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تُعتمد سنوياً بتوافق الآراء، وقرارات المؤتمرات العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن فشل الجهود الدولية في عقد مؤتمر هلنسيكي في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٢، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، يُعدُّ تنصلاً عن الالتزامات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠، وسيؤثر سلباً على مصداقية المعاهدة، وسيكون له تبعات سلبية على عملية استعراض

لقد أودع العراق صك انضمامه إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بتاريخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ ليكون الدولة الطرف الـ ١٥٠ في الاتفاقية، إضافة إلى كون العراق عضواً في المعاهدات الرئيسية لترع السلاح، ومن أوائل الدول المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار النووي منذ عام ١٩٦٩، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والبروتوكول الإضافي النموذجي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أصبح يشكل تهديداً إضافياً لا يقل عن الآثار والمخاطر التدميرية للأسلحة النووية، الأمر الذي يتطلب وقفة جادة لتفعيل القرارات الدولية ذات الصلة بمكافحة انتشار تلك الأسلحة، إذ أن الآثار السلبية لانتشارها واضحة للعيان في إعاقه عملية التنمية في المجتمعات، وكذلك دورها الخطير في التراعات المسلحة، حيث باتت تشكل مصدر قلق للعديد من الدول، إضافة إلى سهولة وصولها إلى أيدي الجماعات الإرهابية في ضوء ضعف الرقابة على تصديرها. وفي هذا السياق، ترحب حكومة العراق باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة.

تُعدُّ مشكلة انتشار الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب من المتفجرات وكذلك الذخائر العنقودية، من القضايا المهمة التي تؤثر بصورة مباشرة على الضحايا في المجتمعات المتأثرة بها، إضافة إلى الآثار المدمرة على الواقع البيئي والتنمية الاقتصادية. لذا يدعو العراق إلى تعزيز الجهود المبذولة من

زيادة الشعور بانعدام الأمن في أجزائها الأخرى، فإنني أرى أن اللجنة ستبذل جهودا كبيرة هذا العام أيضا بغية تحقيق نتائج ملموسة.

وإذ نواجه تحديات علمية متزايدة للأمن والاستقرار - كثيرا ما تتفاقم بسبب التطورات التكنولوجية الحديثة - فسوف تستمر زيادة الإنفاق العسكري العام، ويزداد الاتجاه العالمي نحو التسليح، في حين لا يزال الهدف الرئيسي والنهائي لهذه اللجنة يتمثل في نزع السلاح، فضلا عن عدم الانتشار. ويعوق هذا التناقض الصارخ الأداء الفعال لآلية نزع السلاح بصورة متزايدة.

وتتشاطر تماما الشواغل بشأن الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية والطبيعة معا. ولا يزال طموحنا المشترك يتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومنذ الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، ما تزال تركيا تواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لدعم هذا الهدف النهائي. ورحبنا في هذا الصدد، بالذكرى الأولى لليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي تم الاحتفال بذكره في ٢٦ أيلول/سبتمبر، باعتباره مناسبة هامة لزيادة الوعي.

وأعرب العديد من الممثلين الحاضرين هنا - أو أنهم سيعربون - عن استعداد بلدانهم للمزيد من الإسهام في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونعرب عن اتفاقنا مع تلك العبارات القوية ما دامت تعزز هذا الأمل. ومع ذلك، نرى أن من الضروري أن تستكمل مثل هذه العبارات باتخاذ خطوات ملموسة. وللأسف، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي بمثابة الآلية الرئيسية لتحقيق تلك التطلعات، لا تعمل على نحو فعال كما نأمل. ولكن يجب علينا أن نظل متفائلين،

المعاهدة وعلى نظام عدم الانتشار النووي بشكل عام. كما أن تأجيل عقد المؤتمر إلى أجل غير مسمى، استنادا إلى ذرائع غير مقبولة، تقع مسؤوليته على الأمم المتحدة والدول الراحية والمنظمة للمؤتمر بصفتها الدول الوديدة للمعاهدة. لذا ندعو الأطراف المعنية إلى تنفيذ التزاماتها في تحديد تاريخ عقد المؤتمر قبل نهاية هذا العام، وتحديد جدول أعماله وفقا لمرجعيات مؤتمري استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ و ٢٠١٠.

يُعدُّ مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وفي ظل تزايد الأزمات الإقليمية والتهديدات الإرهابية وتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، لم يتمكن المؤتمر منذ ما يقارب ١٧ عاما من ممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح. ومن هنا يتحتم علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلي شواغل جميع الدول الأعضاء، معربين عن أملنا في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن برنامج العمل في دورة عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف التي نتطلع إليها في مجال نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، والتي تصب في مصلحة السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، نود أن نجدد تمنياتنا للجنة الموقرة بالنجاح وتحقيق النتائج المرجوة، والتوصل إلى تفاهم مشترك بين جميع الدول الأعضاء بشأن المسائل الأساسية.

السيد إر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونؤكد لكم تعاوننا المستمر معكم.

لقد بدأت اللجنة الأولى أعمالها مرة أخرى في ظل العديد من التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين نتيجة لاستمرار زيادة عدد ضحايا أعمال العنف والعدوان، ومعظمهم من السكان المدنيين. ومع زيادة الوعي المشترك بأنه لا مناص من أن تؤدي معاناة البشرية في جزء من العالم إلى

استنادا إلى هذا الفهم، شاركت تركيا بنشاط في المؤتمر العام الثامن والخمسين للوكالة الذي عقد في الشهر الماضي. ونحن على اعتقاد راسخ بأنه ينبغي تمكين الدول الممتثلة امتثالا تاما لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات من الوصول إلى التكنولوجيا النووية المدنية دون عراقيل، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة. وفي رأينا أن من شأن ذلك أيضا أن يسهم في زيادة تعزيز نظام المعاهدة والانضمام العالمي إليه. ويجب أن نكفل أيضا اتخاذ جميع الخطوات اللازمة كيلا تتحول البرامج النووية السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.

ومن ناحية أخرى، تؤمن تركيا إيمانا راسخا بأن وقف جميع تجارب الأسلحة النووية يمثل تديرا لا غنى عنه لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار معا. وفي هذا الصدد، نؤكد على الأهمية البالغة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تحقيق هذه الأهداف. ونرحب بتصديق العراق، بروني دار السلام، تشاد، غينيا - بيساو، ونيوي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد أنفق المجتمع الدولي ما يكفي من الوقت في انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونهيب مرة أخرى بجميع الدول، وخصوصا الدول المدرجة في المرفق الثاني، أن تصدق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وإن في همة الظروف المواتية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، استثمارا كبيرا نحو عالم أكثر أمانا وتوفير الأمن غير المنقوص للجميع. ولا يزال القلق البالغ يساور تركيا إزاء الكوارث الإنسانية المحتملة للبشرية إذا استخدمت هذه الأسلحة الفتاكة في أي وقت من الأوقات، عن قصد أو غير قصد. وبالتالي دعمنا وشاركنا بنشاط في مؤتمري أوصلو وناياريت الدوليين بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتطلع إلى تقديم المزيد من الإسهامات في الاجتماع الثالث في فيينا في كانون الأول/ديسمبر.

وأن نسعى إلى الوصول إلى نتائج عملية في ذات الوقت الذي نواصل فيه التمسك بمثلنا.

وفي رأي تركيا أن من شأن معالجة الركائز الثلاث للمعاهدة التي يعزز بعضها بعضا بطريقة متوازنة وعلى قدم المساواة أن تزيد نزاهة ومصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار. ويؤثر مدى استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بترع السلاح على نجاح المعاهدة. وفي الوقت نفسه، يؤثر التقيد الصارم من قبل جميع الدول الأطراف في المعاهدة بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار أيضا على مصداقية نظام المعاهدة. ونرحب في هذا الصدد بالتقارير التي قدمتها تلك الدول إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وندعوها إلى النظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى ضمان توفر المزيد من الشفافية دون المساس بالأمن.

وينبغي توخي الحرص في كفالة الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبطبيعة الحال، فإن ذلك الحق يقترن بالالتزامات الدولية ذات الصلة. ومن ناحية أخرى، ما تزال بعض الدول الأعضاء خارج نظام معاهدة عدم الانتشار، للأسف. ونؤيد الانضمام العالمي إلى المعاهدة، فضلا عن تنفيذها بطريقة فعالة تتسم بحسن النية والاتساق.

ونسلم بنظام الضمانات الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه الأداة الأساسية في جهود عدم الانتشار العالمي. وفي هذا السياق، تسلّم تركيا بضرورة زيادة تعزيز سلطة التحقق التابعة للوكالة الدولية، فضلا عن إضفاء الطابع العالمي عليها. ونرى أن الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة يشكّلان معيارا للتحقق لا غنى عنه، وندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق عليهما بعد، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت، علاوة على تنفيذهما. ونرى أيضا أن دعم نظام الضمانات وتعزيز دور الوكالة وتمويلها أمران ضروريان أيضا لاستدامة نظام معاهدة عدم الانتشار في الأجل الطويل.

الحفاظ على أهمية المؤتمر عن طريق الوفاء بمهمته الأساسية. وفي هذا الصدد، ما زلنا نأمل أن يستأنف المؤتمر العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن. ويحتاج مؤتمر نزع السلاح إلى إعادة تنشيط ليعود للقيام بدوره الفريد في التفاوض الذي كُلف به. وتعتقد تركيا أن المؤتمر يملك الولاية والعضوية والنظام الداخلي لكي يؤدي واجباته بفعالية.

ورحبنا بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي بوصفه إشارة إلى وجود هدف مشترك يتمثل في الحاجة إلى وضع برنامج عمل يتوافق الآراء على وجه السرعة. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن بدء مفاوضات في جنيف بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون لبنة هامة. ومن شأن ذلك أيضاً تمهيد الطريق لإحراز تقدم مواز في بنود أساسية أخرى على جدول الأعمال، بما في ذلك نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة عنصران هامان في النظام العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا تمتلك تركيا أيضاً من هذه الأسلحة وتكرر دعوتها إلى التقيد على نطاق أوسع بهاتين الاتفاقيتين والتنفيذ الفعال لهما. وندعم بنشاط الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ هذين الصكين وتحقيق علميتهما.

وتركيا، إذ تضع في اعتبارها أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي المعاهدة الشاملة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، ستواصل التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما فيما يتعلق بتفكيك مخزون النظام السوري من الأسلحة الكيميائية. وتدين تركيا

إن تركيا جزء من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، بالإضافة إلى ١١ بلداً آخر من جميع أنحاء العالم. وتثبت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أنها بحق مبادرة الدول المتوسطة التي تدعم تنفيذ النتائج التوافقية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وسواصل تقديم إسهامنا من أجل النهوض بأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

ومع اقتراب الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة من نهايتها، فإننا نشاطر العديد من الدول الأعضاء وكذلك المجتمع المدني الدولي الشعور بالإحباط إزاء عدم تنفيذ خطة العمل التوافقية التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وحتى يحين موعد المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٥، كان من المفترض أن نكون قد تمكنا من البناء على الأساس التعاهدي القائم، ولكن الالتزامات قد أغفلت ولم يتم الوفاء بالوعود لدورة الاستعراض هذه.

وأنا أشير تحديداً إلى وعدنا للعالم بعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ من أجل إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتؤيد تركيا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، معترف بها دولياً ويمكن التحقق منها بفعالية حيثما كان ذلك ممكناً. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، مقدّمة بذلك ضمانات ملزمة قانوناً بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أطراف المعاهدة. ونشجع التصديق الكامل على المعاهدات والبروتوكولات الخاصة بالمناطق الإقليمية الخمسة.

يتحمل مؤتمر نزع السلاح مسؤولية خاصة في جدول الأعمال المعاصر لنزع السلاح. وينبغي أن نسعى جاهدين إلى

وستواصل تركيا الإسهام بنشاط في جميع الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة والمحافل الأخرى المتعلقة بوضع معايير وقواعد فعالة تهدف إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه. وتبقى تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وكنا بالتالي مسرورين لأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ أسفر عن نتائج.

إن اللجنة الأولى مكان هام بالنسبة لنا جميعاً للتصدي للتحديات التي تم تجميعها في مجموعات سبعة. وتستحق كل مجموعة منها تركيزاً خاصاً وتلك مسؤولية مشتركة بيننا جميعاً. وينبغي تحمّل هذه المسؤولية. ونأمل أن تسهم هذه المداولات في القضاء على العقبات القائمة في طريق التوصل إلى عالم أكثر سلامة وأماناً. وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد للرئيس دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه من أجل إيصال هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

السيدة غولبرغ (كندا) (تكلمت بالفرنسية): إن انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، لا يزال من بين أكبر التحديات للسلام والأمن العالميين. والحقيقة الجليّة هي أن أيّا منا لا يستطيع تحمل دفع ثمن شن هجوم باستخدام إحدى تلك الأسلحة - من النواحي الإنسانية والسياسية والاقتصادية. والعمل معاً على تعزيز نظم وقواعد عدم الانتشار ونزع السلاح القائمة ليس خياراً متاحاً على صعيد السياسات بقدر ما هو ضرورة أمنية.

وفي الوقت نفسه، لا بد من مضاعفة الجهود لضمان أن تفي البلدان كافة بالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار ونزع السلاح. ولا يمكن للمجتمع الدولي ولا يجوز له أن يتسامح

الاستخدام المنهجي للأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في سوريا، وهو انتهاك بغض لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وتهديد للسلام والأمن الدوليين. ونحن نشعر بقلق بالغ لأن التقرير الثاني لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يشير إلى تورط النظام السوري في هذه الهجمات الكيميائية. ولذلك، ترى تركيا أن قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن التحقق من مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية والقضاء عليها لن ينفذ بشكل كامل إلا إذا تم تفكيك قدرة النظام الكاملة، بما في ذلك المرافق الكيميائية غير المعلن عنها.

تولت السيدة فلادوليسكو (رومانيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

كثيراً ما نتكلم عن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية والكيميائية. ومع ذلك، هناك نوع آخر لا يقر خطراً عنها، وهو الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبسبب المعاناة الجماعية التي تسببها هذه الأسلحة، فهي تعتبر أسلحة دمار شامل في أنحاء عديدة من العالم، ولا سيما في أفريقيا. وفي هذا السياق، يشكل النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وانتشارها غير المقيد وإساءة استعمالها تهديداً خطيراً للسلام والأمن، وكذلك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان. وهناك علاقة موثقة جيداً بين الاتجار غير المشروع بها والإرهاب والجريمة المنظمة.

وفي هذا الصدد، ترحب تركيا ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وقد دعمت تركيا وشاركت بنشاط في العملية منذ بدايتها، وبعد ذلك وقعت على المعاهدة. وستكون القوة الحقيقية للمعاهدة في الانضمام العالمي إليها وتنفيذها. لذا، ندعو جميع الدول، ولا سيما المصدرين الرئيسيين، إلى التوقيع والتصديق عليها.

الانشطارية. ويسرنا العمل البناء الجاري الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين بشأن هذا الموضوع. ويشرفنا تولى رئاسته. ونتطلع إلى التقرير النهائي للفريق، الذي سيقدم إلى الأمين العام والجمعية العامة في العام المقبل. ونعتقد أن التقرير، مع الاستفادة من المناقشات الفنية والتقنية للفريق، سيوفر معالم مفيدة يسترشد بها المفاوضون في المستقبل.

(تكلمت بالإنكليزية)

ويظل تعزيز معايير وهيئات عدم الانتشار أولوية. ومع ذلك، لا يسعنا في الوقت نفسه أن نقف مكتوف الأيدي في مواجهة عدم الامتثال الذي يهدد بتقويض هذه الصكوك والأمن والاستقرار اللذين تسعى إلى ضمهما. في هذا الصدد، لا يزال يساور كندا شك بالغ إزاء طموحات إيران النووية. وما زلنا نعتقد أن إيران حائزة للأسلحة النووية لن يكون لها آثار مدمرة على الاستقرار والأمن الإقليميين فحسب، بل وستقوض سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار. يتحتم على المجتمع الدولي اتخاذ كل خطوة دبلوماسية مطلوبة لضمان عدم امتلاك إيران مطلقاً ل قدرات في مجال الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية الأخيرة في سياق خطة العمل المشتركة لمجموعة ١+٥، فإن إخفاق إيران في المشاركة بأي طريقة مجدية مع المجتمع الدولي لمعالجة الشواغل طويلة الأمد فيما يتعلق ببرامجها النووي تثير شكوكاً خطيرة بشأن دوافعها الحقيقية. مطلوب من إيران تقديم ضمانات أكبر بكثير، خاصة بشأن الأبعاد العسكرية للبرنامج، بغية معالجة الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي. انعكس هذا في الاستنتاجات المتكررة لمجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما في التقرير الفصلي الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ في ٥ أيلول/سبتمبر. ونعتقد أن أي حل مستدام طويل الأجل يتطلب تجميع قدرات إيران النووية العسكرية وفرض أشد قيود على برنامجها النووي.

مع الحالات التي تهدد فيها دول، مثل إيران وكوريا الشمالية وسوريا، باستمرار الأمن الإقليمي والعالمي بعدم الامتثال للالتزامات الدولية الأساسية.

وستشهد السنة المقبلة سلسلة من التحديات الحاسمة لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح العالمي. ويجب أن نقر بها بالتزام ثابت بتحقيق نتائج وتقديم ملموسين. وفي سياق عالمي متوتر، سيتطلب هذا منا تجاوز خلافاتنا من أجل النهوض بمصالحنا المشتركة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة واستخدامها، وبالتالي أن نركز أقل على تحديد الأسلحة، وأكثر على تحقيق أهداف نزع السلاح.

وفي الاجتماعات التي عقدتها في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، قُيِّمت مناقشاتنا التي جرت في أيار/مايو التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ولا يزال من الواضح أن هنالك قدراً كبيراً من العمل يلزم القيام به في الأشهر المقبلة لضمان احتتام مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ بنجاح، ولكن لا تزال كندا متفائلة بأن هذا الأمر في متناول أيدينا. ولكن تحقيق ذلك سيتطلب أن تحرز جميع الدول المزيد من التقدم في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠. وسيكون ذلك، بالاقتران مع بذل جهود لمعالجة حالات عدم الامتثال التي لم يُت فيها بعد، أمراً في غاية الأهمية لتهيئة المناخ الإيجابي اللازم لتحقيق نتيجة ناجحة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وفي هذا السياق، تواصل كندا الدعوة على سبيل الاستعجال إلى البدء في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. سيكون لهذه المعاهدة قيمة مضافة كبيرة بالنسبة للأمن العالمي، بما في ذلك بإضفاء الطابع الرسمي على الوقف الاختياري الأحادي الجانب الحالي لإنتاج المواد

وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، التي أسفرت في ظل قيادة موزامبيق القديرة عن جدول أعمال تطوعي طموح. يلتزم الآن أكثر من ٨٠ في المائة من بلدان العالم بالاتفاقية، وتحترم الغالبية العظمى من الدول معاييرها، وانخفضت الإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق. غير أن الألغام المضادة للأفراد لا تزال تستخدم في بعض مناطق العالم وبالتالي لا يسعنا أن نتوان في جهودنا. ونشجع جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على أن تصبح أطرافاً فيها. إن وضع نهاية لحقبة الألغام المضادة للأفراد في المتناول.

ونرحب أيضاً بنجاح الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في سان خوسيه، كوستاريكا. لا تزال كندا ملتزمة التزاماً راسخاً بأهداف الاتفاقية وهي بصدد التصديق عليها. وتشريع التنفيذ في كندا، قانون حظر الذخائر العنقودية المقترح، قيد النظر حالياً في البرلمان. لم تستخدم كندا قط الذخائر العنقودية في عملياتها العسكرية، ودمرت جميع مخزونها من هذه الأسلحة. ولا تزال حكومتنا أيضاً ملتزمة على نحو أساسي بمعالجة الآثار الإنسانية لهذه الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، مع مساهمتها بأكثر من ٢١٥ مليون دولار في هذا الجهد منذ عام ٢٠٠٦.

ومع تطور التكنولوجيا وفي سياق البيئة الأمنية العالمية التي تتسم بعدم اليقين، بات النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الدورة للجنة الأولى، في إطار الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، مثمرة وتضعنا على الطريق نحو إحراز تقدم ملموس في السنة المقبلة. وكندا على استعداد لدعم الرئيس في هذا الجهد، ونحن على ثقة بأننا تحت قيادته القديرة سوف نحقق النجاح.

السيد الكيميم (اليمن): أود في البداية، أن أتقدم لكم، السيد الرئيس، وإلى أعضاء المكتب بخالص التهنية على

كما يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط على كوريا الشمالية للتخلي عن برنامجها النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية والامتناع عن المزيد من الاستفزات، بما في ذلك التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف. للأسف، شهدنا خلال العام الماضي استمرار أنشطة الانتشار من جانب كوريا الشمالية، بما في ذلك عمليات إطلاق القذائف مؤخرًا وزيادة الأنشطة في مجموع يونغبيون النووي. تهدد هذه الاستفزات السلام والأمن الإقليميين والعالميين. ونحن ندعو كوريا الشمالية إلى وقف سلوكها العدواني، واستئناف التقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتناع التام لاتفاقها بشأن الضمانات النووية الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولقرارات مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بسوريا، يذكرنا الدمار الذي تسببه أخطر العناصر الكيميائية بأن وضاعة الحرب الكيميائية لا تزال قائمة. لا يزال يتعين على سوريا كفالة الامتثال الكامل للالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة عن طريق استكمال تدمير مرافق إنتاجها وتوضيح أوجه الغموض التي لا تزال قائمة في إعلانها الأولي. عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

أخيراً، فإن استخدام السارين وغاز الكلور من جانب سوريا ضد السكان المدنيين يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني، ولا يمكن أن يستمر دون أن يتصدى له المجتمع الدولي. ويسر كندا أن شاركت في تقديم آخر مشروع قرار لمجلس الأمن يسعى إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة إلى بقية العالم مفادها أن المسؤولين عن هذه الجرائم وغيرها من الجرائم الخطيرة سيخضعون للمساءلة.

وإذ أنتقل إلى مسألة الأسلحة التقليدية، نرحب بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر استعمال

الدول الكبرى إلى بذل مساعيها من أجل التسريع بعقد هذا المؤتمر والضغط على الطرف المعرقل، مؤكداً أن منطقة الشرق الأوسط لا يمكن لها أن تعيش في حالة من السلام والاستقرار ما لم يتم القضاء نهائياً على مصدر التهديد الدائم والمتمثل في امتلاك بعض أطرافها لأسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى. وندعو إسرائيل إلى الإسراع في الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي نفس الإطار تشدد الجمهورية اليمنية على أهمية قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ المعنون "الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي" كما تؤيد الجمهورية اليمنية القرار المحدث المقدم من مجموعة عدم الانحياز في الدورة الحالية للجمعية العامة، وتدعو إلى تنفيذ جميع بنود هذا القرار الذي ينص على البدء بالمفاوضات حول معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة، وتخليد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بترع السلاح النووي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز.

كانت الجمهورية اليمنية من أوائل الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إيماناً منها بالأضرار الكارثية التي تمثلها هذه التجارب على البيئة والإنسان. إن الحكومة اليمنية حرصاً منها على أهمية التسريع في دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، وافقت في شهر آذار/مارس من هذا العام على المصادقة على هذه المعاهدة وإحالتها إلى البرلمان حتى يقوم بدوره باستكمال الإجراءات التشريعية للتصديق عليها. وفي هذا المجال، نحض بقية الدول التي لم تصادق على المعاهدة بعد على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن، ونجدد دعمنا الكامل للجهود الجبارة التي تبذلها اللجنة التحضيرية

انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وإني على ثقة من أنكم وبمساعدة الفريق العامل معكم ستشكلون إضافة حقيقية في سبيل إنجاح أعمال هذه الدورة. ولا أنسى في هذا المقام أن أقدم جزيل الشكر والتقدير لسلفكم، ممثل ليبيا، على جهوده المشكورة في الإدارة الحكيمة لأعمال اللجنة في العام الماضي.

كما أعرب عن تأييد الجمهورية اليمنية لما تضمنه بياني كل من المجموعة العربية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

يعيش العالم ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، حالة من عدم الاستقرار وتوسع دائرة العنف والصراعات، الأمر الذي ألقى بظلاله على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشعوب العالم والمنطقة. ولا شك أن عدم تحقيق الأهداف التي بموجبها أنشئت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإهمال باقي المعاهدات المتصلة بترع السلاح أدى إلى ازدياد تردّي الأوضاع الأمنية والابتعاد عن أهداف التنمية وتحسين مستوى المعيشة. وفي هذا الصدد، تؤكد الجمهورية اليمنية على أنه ينبغي أن تحتل مسألة نزع السلاح الأولية في جدول أعمال الأمم المتحدة، كونها تشكل أهمية كبيرة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، نحدد موقفنا المبدئي المتمثل في أهمية نزع السلاح النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل وبما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة لكل شعوب الأرض.

تعبّر الجمهورية اليمنية عن أسفها البالغ للتأجيل المتكرر لانعقاد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما أوصت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، على الرغم من المرونة الكبيرة التي أبدتها الدول العربية من أجل الإسراع بانعقاد هذا المؤتمر، استشعاراً منها بالضرورة الملحة لإنشاء مثل هذه المنطقة وإبعاد شبح الحرب عنها. وندعو، من هذا المنبر،

المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، وفقا للولاية التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨. ويجب تمكين مؤتمر نزع السلاح من القيام بدوره الهام بصفته المنتدى التفاوضي الوحيد في ما يتعلق بجميع قضايا نزع السلاح.

في الختام أجدد لكم شكري وأتمنى أن تسفر اجتماعاتنا عن نتائج إيجابية تخدم الأهداف السامية التي نتطلع إليها جميعا. السيد أوراييلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أولا أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل خلال هذه الدورة. تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد، وتؤيد البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2). أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفة وطنية.

أود أن أبدأ كلمتي بالترحيب بالتطور الإيجابي جدا. في مثل هذا الوقت من العام القادم وعندما نجتمع مرة أخرى ستكون معاهدة تجارة الأسلحة قد دخلت حيز النفاذ، وهي أول صك ملزم قانونا لتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية. ونرحب بدخولها الوشيك حيز النفاذ. لقد دفعنا منذ البداية من أجل إبرام معاهدة قوية وفعالة، وعملنا مع البلدان الأخرى ومع المجتمع المدني من أجل تحقيق ذلك الهدف. ستظل أيرلندا ملتزمة بضمان وقف تدفقات الأسلحة غير المسؤولة التي تززع استقرار الدول وتساهم في العنف والصراع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

من دواعي فخرنا أننا كنا من أوائل الدول التي وقّعت على معاهدة تجارة الأسلحة، وكنا من بين أول خمسين دولة تصادق عليها، وجاء ذلك بعد عام من تصويت الجمعية العامة على اعتماد المعاهدة بأغلبية ساحقة. ومع ذلك، يجب ألا نشعر بالرضا عن الذات. إذ أن بدء نفاذ سريان المعاهدة ما

للمعاهدة من أجل تسريع دخول المعاهدة حيز النفاذ وتقديم كل جوانب الدعم اللازمة للدول التي وقعت وصادقت على المعاهدة. ومن الجدير بالذكر أن الجمهورية اليمنية شاركت في تبني البيان الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام على هامش اجتماعات الدورة الحالية للجمعية العامة.

في نفس السياق، تعتبر الأسلحة الكيميائية من أشد أنواع الأسلحة فتكا بالجنس البشري إضافة إلى أضرارها الجسيمة على البيئة، الأمر الذي يستدعي التخلص منها، ودعم الدور الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيماوية. كذلك ننوه بالجهود الكبيرة التي تقوم بها هذه المنظمة وما تقدمه من مساعدات للدول الأعضاء.

لا شك في أن اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة يعتبر تطورا هاما في مجال نزع السلاح، ومع تفهمنا الكامل للأسباب التي دعت إلى إبرام هذه المعاهدة إلا أن هناك عددا من الشواغل يجب أخذها بعين الاعتبار، ومنها ضرورة عدم الاستغلال السياسي لهذه المعاهدة، واستخدام طرف لها ضد طرف آخر. ومن المهم ألا تعمل المعاهدة على تقييد حق الدول في امتلاك أسلحة تقليدية لأغراض دفاعية، فضلا عن حتمية تحقيق عالمية هذه المعاهدة وبما يؤدي إلى تحقيق الاستفادة المرجوة منها.

في نفس السياق، انضمت الجمهورية اليمنية في وقت مبكر إلى الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وتنظر أيضا باهتمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بتقييد أسلحة تقليدية معينة. وفي هذا الصدد، نحدد دعمنا لتحقيق أهداف هذه الاتفاقيات وبما يحد من أضرار هذه الأسلحة، ويحافظ على السلم الاجتماعي ورخاء وتقدم شعوب العالم.

نؤكد على أهمية مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة بوصفها إطارا للعمل

الصور المروعة للأطفال الذين كانوا يشهقون أثناء التنفس بعد استنشاقهم مادة السارين بالقرب من دمشق في آب/أغسطس ٢٠١٣، إنها مشاهد حملت المجتمع الدولي على القيام بعمل. مثلما توحدت كلمة المجتمع الدولي على جعل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية غير مقبولة وغير مشروعة وعلى وقف الاتجار غير المسؤول بالأسلحة، تعتقد أيرلندا أنه يجب السعي إلى بذل جهود مماثلة، وأنه من الممكن ويجب إحراز تقدم مماثل في ما يتعلق بالأسلحة النووية. وعلى أية حال، إن الشاغل الإنساني يشكل أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تقر ديباجتها بما يلي:

”إذ تدرك الدمار الذي تُترله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، وضرورة القيام، بالتالي، ببذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر تلك الحرب واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب“

ينص الالتزام الوارد في المادة السادسة من المعاهدة على: ”تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة وفعالة.“

لقد كان ذلك واضحا ومدرجا من دون شروط في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إنه التزام تتشاطرته جميع الدول الأطراف. نعتقد أن استمرار الفشل في إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي يتعارض مع جهودنا الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار. إن الالتزام القانوني الوارد في المادة السادسة لا يمكن الانتفاف عليه ولا يمكن تجاهله. وليس من المقبول بعد مُضي ٤٤ عاما على دخول المعاهدة حيز النفاذ

هو إلا الخطوة الأولى على الطريق. إن التنفيذ الفعال لأحكام المعاهدة وعضويتها العالمية هما اللذان سيحدثان فرقا حقيقيا، وفي نهاية المطاف ينقذان الأرواح البشرية من الهلاك. ونود أن نشكر المكسيك الشريك في ائتلاف البرنامج الجديد على استضافة الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية بشأن توفير العناصر الضرورية لعملية تحضيرية ناجحة تفضي إلى عقد أول مؤتمر للدول الأطراف. وننتقل إلى الجولة الثانية من المشاورات الهامة التي ستستضيفها ألمانيا، شريكنا في الاتحاد الأوروبي، في الشهر المقبل.

إن أول قرار اتخذته الجمعية العامة دعت فيه إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية وجميع الأسلحة التي يمكن تحويلها إلى أسلحة دمار شامل. كان الحافز الرئيسي وراء ذلك القرار من منطلق إنساني، وكان اعترافا بأن أسلحة الدمار الشامل تشكل خطرا على بقاء الجنس البشري.

أحرز تقدمٌ كبير فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. من خلال التصميم والجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي، تقر الأغلبية الساحقة من الدول بأنه من غير المقبول وغير المشروع حيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في أي ظرف من الظروف. وبالتحديد بسبب نجاح اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فإن التقارير الأخيرة لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية توصلت إلى دليل دامغ على الاستخدام المنهجي للكولور لكونه قد استخدم كسلاح في سورية مرارا وتكرارا في وقت سابق من هذا العام. وقبول ذلك من جانب المجتمع الدولي بشعور شديد بالاشمئزاز وإدانة كاملة. إن وفدي إذ يرحب بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية السورية المعلن عنها بوصفها خطوة إيجابية، يعتقد أن هذه الجرائم البشعة لا يمكن أن تستمر، ولا يمكن أن تمر من دون عقاب. وما زلنا نتذكر

العامة، لأنه من واجب كل حكومة توفير الرعاية اللازمة فيما يتعلق بصحة مواطنيها ورفاههم.

نتوق إلى انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المزمع عقده في فيينا في كانون الأول/ديسمبر، ونشيد إشادة حارة بالنمسا على أخذ زمام هذه المبادرة بهذه الطريقة المفتوحة، والشفافة والشاملة. غير أن ما هو أكثر من ذلك، أننا نعتبر مؤتمر فيينا يتعلق بتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل في أن يزيد ذلك من تعزيز التوصل إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل.

يعتقد وفدي أنه يجب علينا مواصلة جميع الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتنا وفقا للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى جعل التصور بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية حقيقة واقعة. نشعر بالإحباط لعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ حتى الآن، ونحض الدول التي لا تزال مدرجة في المرفق الثاني على المصادقة على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. في العام الماضي، رحبنا بالفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، ورحبنا أيضا بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي. تعتبر أيرلندا أن هذه الاجتماعات التي أقرتها أغلبية الدول من خلال الجمعية العامة تعبيرا واضحا عن الرغبة المتزايدة في إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي.

إننا إذ ندنو من مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، يود وفدي أيضاً أن يعرب عن تأييده للجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير لاجفا، ممثل فنلندا، وجميع أصحاب المصالح المشاركين في المناقشات المتعلقة بعقد مؤتمر لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها

و ١٩ عاما على تمديدها لأجل غير مسمى، أن الأطراف في المعاهدة لم تتخذ حتى الآن التدابير الفعالة التي تتطلبها المادة السادسة.

ومن هذا المنطلق، قدمت أيرلندا، باسم ائتلاف البرنامج الجديد ورقة عمل في الاجتماع الختامي للجنة التحضيرية في جهد منها يرمي إلى تشجيع المناقشات التي تأخرت كثيرا حول تلك التدابير الفعالة.

إننا نتساءل كيف يمكن أن يُنظر إلى التطوير والتحديث المستمرين للأسلحة النووية بوصفهما متماشيين مع الالتزام بخطة العمل لعام ٢٠١٠ التي تنص على:

”انتهاج سياسات تتوافق تماما مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية“، (NPT/CONF.2010/50(Vol.I) الإجراء رقم ١)

ترحب أيرلندا بالتركيز مؤخرا على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية والتي كانت بالطبع الحافز الأساسي على الاتفاق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد حضر الوفد الأيرلندي وشارك في المناقشات التي ارتكزت على الحقائق في أوصلو، وناياريت والمكسيك. وساهمت تلك المناقشات إلى حد كبير في إثراء معرفتنا بعواقب ومخاطر أي تفجير نووي. إن المخاطر الناجمة عن أي استخدام محتمل للأسلحة النووية، أو أي سوء فهم، أو خطأ بشري، أو التسرع في الإطلاق، أو أي خلل في نظم الإطلاق، كلها تمثل الدافع الرئيسي لمخاوفنا إزاء الأسلحة النووية. وينشأ هذا القلق من التهديد المستمر من جراء انتشار الأسلحة النووية بنفس القدر الذي ينشأ فيه من بطء وتيرة نزع السلاح النووي. إن المناقشات، بغض النظر عن أنها تحويل للانتباه بالنسبة لوفدي، فقد زادت من معرفتنا بتلك الآثار والمخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية. ونعتقد أن المعلومات والبحوث المتعلقة بالآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية تؤدي إلى اعتبارات هامة تتعلق بالسياسة

تشكله من خطر أساسي على السلم والأمن الدوليين. إن المملكة العربية السعودية، التزاماً منها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية بوصفهما ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، فإنها تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في جميع المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح، وذلك إيماناً منها بأن هذه القضايا تمثل وحدة متكاملة لا يمكن للعالم بدونها أن يعيش في سلام واستقرار.

إن تعزيز مناخ السلم والأمن الدوليين يتطلب إرادة سياسية صادقة وعزيمة قوية من جميع الدول، وعلى الأخص الدول الحائزة على الأسلحة النووية حتى يتم التخلص من الاعتماد على هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل كأدوات للأمن القومي.

بينما تشهد العديد من المناطق نجاحاً في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بفضل تعاون الدول في هذه المناطق، وإدراكها حتمية التعايش السلمي والأمن مع بعضها البعض، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تستعصي على الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك بسبب رفض دولة واحدة في المنطقة، وهي إسرائيل لأي مسعى في هذا السبيل. فرغم توالي صدور قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ يجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وكان آخرها قرار مؤتمر المراجعة في عام ٢٠١٠ الذي حُدد فيه تاريخ انعقاد مؤتمر جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية في عام ٢٠١٢، إلا أن أي إجراء ملموس نحو تطبيق هذه القرارات ووضعها موضع التنفيذ لم يتخذ حتى الآن.

في هذا الإطار، تعرب المملكة العربية السعودية عن أسفها العميق لتأجيل المؤتمر الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى

من أسلحة الدمار الشامل. ونأمل كثيراً في عقد المؤتمر قريباً بوصفه مساهمة هامة نحو التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥.

أخيراً، في عام ١٩٤٦، من أجل إنقاذ البشرية، أقر المجتمع الدولي بضرورة تخليص العالم من الأسلحة النووية. وبعد انقضاء ٧٠ عاماً تقريباً على ذلك، لم تتضاءل قيمة هذه الضرورة. ومع زيادة الإلمام بالمخاطر التي ينطوي عليها ذلك، فإن كان ثمة حاجة مُلحة، لا سيما بالنظر إلى البحوث الرائعة التي يقوم به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فقد أصبح من الواجب الإلزامي لجميع الحكومات أن تولي اهتماماً للقدرة على الاستجابة الدولية في حالة حدوث أي تفجير نووي. وتوجد حتمية أخلاقية وقانونية للمتابعة بصورة جماعية للأهداف المترابطة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لهذه الأسباب، سوف يتطلع وفدي بطموح متجدد إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ لضمان التقيد بالتزامات المعاهدة وخطة عمل استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وذلك يشمل إحراز تقدم حقيقي وملموس صوب نزع السلاح النووي من خلال وضع تدابير فعالة بموجب المادة السادسة لأنه لو أجلنا اتخاذ تلك التدابير إلى وقت لاحق ربما يفوت الأوان.

السيد المعلمي (السعودية): يطيب لي أن أستهل كلمتي بتهنئتك على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وإنني لعلّي ثقة بأن ما تتمتعون به من قدرات دبلوماسية وخبرات واسعة سوف يساهم، بلا شك، في نجاح أعمال اللجنة وتحقيق أهدافها، مؤكداً عزم وفد بلادي التعاون معكم لإنجاح مهمتكم. ويؤيد وفد بلادي ما تضمنه بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز.

إن الجهود الدولية الإقليمية الرامية لنزع السلاح تبث على الأمل والتفاؤل في زيادة الوعي العالمي للتخلص من جميع أنواع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى لما

جميع أسلحة الدمار الشامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وتعتقد المملكة يقينا أن عدم إتمام تدمير المخزونات من الأسلحة الكيميائية يعد مصدر قلق للجميع. ولقد اطلعت المملكة العربية السعودية على التقرير المقدم من المدير العام لمنظمة الأسلحة الكيميائية بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية للنظام السوري، ويقدر وفد المملكة الجهود الكبيرة التي قامت بها المنظمة، وكذلك البعثة الأممية المشتركة، وفريق خبراءها في الميدان بسورية في ظل ظروف عمل استثنائية، ويقدر التقدم الذي تم تحقيقه في نقل وتدمير الأسلحة الكيميائية السورية المعلنة، إلا أن هذا كله لا يبدد قلقنا البالغ إزاء عدة أمور؛ أولها الغموض في دقة الإعلان السوري وبياناته، حيث أنه لم يتم التأكد حتى الآن من عدم وجود أسلحة كيميائية متبقية لدى النظام السوري، وكذلك الاستخدام المتكرر والمتواصل لغاز الكلور ضد الشعب السوري، وكان آخرها في شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

ترحب المملكة بما حققته لجنة تقصي الحقائق بشأن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في تقريرها الثاني الصادر بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر الماضي الذي يشير بوضوح إلى الاستخدام الممنهج والمتكرر وبواسطة الطائرات العمودية لهذه الأسلحة التي راح ضحيتها الآلاف من الشعب السوري، وهو ما يعد دليلاً قوياً يبرهن على أن النظام السوري هو الذي استخدم هذه الأسلحة، إذ أنه الوحيد الذي يملك الطائرات العمودية في سورية. وتدعو المملكة إلى أن تواصل اللجنة أعمالها حتى يتم معاقبة المسؤولين عن هذه الهجمات البربرية غير الأخلاقية واللاإنسانية وتقديمهم للمحاكمة الدولية. وأن يفى النظام السوري بالتزاماته فوراً وبدون مماطلة، طبقاً لقرارات المجلس التنفيذي وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

تولي المملكة العربية السعودية موضوع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة أهمية كبرى. فهي من الدول التي ترى أن برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير

بسبب رفض إسرائيل عقد ذاك المؤتمر الذي كان مقرراً انعقاده في هلسنكي بفنلندا في نهاية عام ٢٠١٢. والمملكة العربية السعودية تؤكد ضرورة عقد المؤتمر في أسرع وقت ممكن خلال عام ٢٠١٤، حيث يعد ذلك ركيزة أساسية لمعاهدة عدم الانتشار النووي. إن عقد المؤتمر مسؤولية المجتمع الدولي بأسره، وإن عدم عقده يمثل إخلالاً بالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ ويلقي شكوكاً كبيرة على عملية التوافق والحلول التي يتم اتخاذها في إطار العلاقات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

إنه من المؤسف حقاً، أن يتوافر إجماع دولي ورغبة إقليمية ملحّة في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأن تقف إسرائيل حائلاً أمام تحقيق رغبة شعوب المنطقة في العيش في منطقة خالية من الرعب النووي. تعتقد المملكة العربية السعودية أنه من المفيد لمعاهدة حظر الانتشار النووي أن لا تشعر الدول بالقلق أو الشك في حكمة قبولها لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، أو حتى في انضمامها لها، وهو شعور يتزايد ما دامت إسرائيل لم توقع على هذه المعاهدة.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد على أهمية استمرار المفاوضات بين مجموعة ١+٥ وجمهورية إيران الإسلامية حول برنامجها النووي، وكذلك استمرار مفاوضات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران من جانب آخر، وأن يكون هناك سقف زمني واضح لهذه المفاوضات. وأن تقوم إيران بطمأنة دول المنطقة والمجتمع الدولي بسلمية برنامجها النووي وبالتزامه بمعايير الأمن والسلامة من خلال السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بمهامهم خلال زيارتهم. من جانب آخر، تؤكد بلادنا على الحق الأصيل لجميع الدول في الحصول على التقنية النووية وتوظيفها للأغراض السلمية.

تؤكد المملكة العربية السعودية مجدداً على أهمية تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، انطلاقاً من سياستها الرامية لترع

وقد تعزز اتجاه العولمة. فالتكافل بين البلدان يزداد أكثر فأكثر. والعالم أصبح مجتمعاً يجمعه مصير مشترك. ومن الناحية الأخرى، لا تزال نواجه تحديات أمنية خطيرة. ولا تزال التهديدات الأمنية التقليدية قائمة والقضاء عليها غاية بعيدة المنال. وفي نفس الوقت تندلع بؤر التوتر الإقليمية المختلفة. أما التهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل الإرهاب والتطرف، وانتهاكات أمن الفضاء الإلكتروني ووباء الإيبولا، فقد أضحت أكثر أهمية، وأكثر بروزاً، وتقتضي تضافر الجهود الدولية للرد عليها.

لقد ذكر مؤخراً، رئيس الصين، السيد شي جينبينغ، بأنه يتعين على الصين أن تولي نفس القدر من الأهمية لمعالجة مسائل التنمية والأمن. إن الصين لن تولي اهتماماً لأمنها فحسب، بل أيضاً للأمن الجماعي. وتسعى الصين إلى بناء مجتمع يتقاسم نفس المصير، ونحث جميع الأطراف المعنية على السعي إلى تحقيق المنافع والمصالح المشتركة، وأيضاً على تحقيق الأمن المشترك. وأطلق أيضاً الرئيس شي زمام المبادرة لتحقيق الأمن الشامل والتعاوني والمستدام. هذا هو رد الصين على سائر التحديات الأمنية في الظروف الجديدة، والمبدأ الأساسي الذي يحكم مشاركة الصين في شؤون الأمن الدولي.

إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأمن الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً مشتركة لتعزيز تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، ونزع السلاح وعدم الانتشار، مع التركيز على الجوانب التالية.

أولاً، يجب تعزيز نزع السلاح النووي باتباع أسلوب الخطوة تلو الأخرى والقضاء على مخاطر الانتشار النووي. يتعين على البلدان الحائزة لأكبر الترسانات النووية الاستمرار في إجراء تخفيضات جذرية في أسلحتها النووية. ينبغي لبعض البلدان التي تعمل على تطوير نظم القذائف الدفاعية التي تقوض التوازن الاستراتيجي العالمي والاستقرار العالمي أن تتخلى عن ذلك التطوير. وينبغي حل المسائل النووية الإقليمية

المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بشكل منطلقاً وأساساً يمكن البناء عليه. فقد سلط الضوء على مشكلات ضارة باستقرار الدول، وتمس الأمن والسلم الاجتماعيين على المستويات الوطنية والإقليمية، الأمر الذي حدا بالمملكة إلى اتخاذ سلسلة تدابير إدارية احترازية، والسعي إلى تبني سياسات تجاه تعزيز تدابير بناء الثقة من خلال الدفع بآليات التعاون لمحاربة هذه الأزمة المدمرة على جميع المستويات.

لا يفوتني اليوم أن أعرب عن التقدير للجهود التي يقوم بها مجلس الأمن، وخاصة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمراقبة ومنع تقديم الدعم بأي وسيلة من الوسائل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول في استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ونظم إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة، أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. ونؤكد في هذا الشأن على أهمية تطبيق القرار ذاته للحد من وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي المنظمات الإرهابية، والعمل على تشديد الحراسة على موفري الخدمات النووية للتأكد من عدم إمدادهم لجهات غير شرعية بالمواد أو التقنية النووية.

في الختام، فإن المملكة العربية السعودية تعتقد يقيناً أن الإرادة الدولية قادرة على التوصل إلى حلول جذرية لكل المشكلات التي تعترض سبيل التوصل إلى كثير من القضايا المطروحة أمام اللجنة. وإننا نعبر عن ثقتنا في حكمتكم وخبرتكم للعمل على التوصل إلى هذه الحلول.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. يؤكد لوفد الصيني تعاونه الكامل معكم.

إن ما خلفته الحربان العالميتان من ويلات ومآس، وكذلك ما خلفه وشبح الحرب الباردة في القرن الماضي يجعلان الناس في جميع أنحاء العالم يجلبون السلام والأمن أكثر من أي وقت مضى. فاليوم أصبح السلام والتنمية هدفان رئيسيان في عصرنا.

الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وتعتبر الصين شريكا رئيسيا في الحوكمة النووية العالمية. والصين دعت باستمرار إلى الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية. وهي تتقيد بسياسة عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية وتحترم التزامها غير المشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد نفذت الصين التزاماتها الدولية ذات الصلة في المجال النووي على نحو صارم. وأوضح الرئيس شي جينبينغ، في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود بلاهاي في آذار/مارس، النهج الذي تتبعه الصين إزاء الأمن النووي، وبالتالي المساهمة في دفع عملية مؤتمر قمة الأمن النووي.

تؤيد الصين بالكامل الجهود الرامية إلى تعزيز مقاصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهدافها من جميع الجوانب، وقدمت تقريرها الوطني إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. واستضافت الصين مؤتمرا للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن في بيجين في نيسان/أبريل، حيث أكدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مجددا التزامها بتعزيز المعاهدة. كما استضافت الصين مؤتمرا اجتماعيا آخر للفريق العامل للأعضاء الخمسة الدائمين المعني بمسرد وتعريف المصطلحات النووية، الذي تم التوصل فيه إلى اتفاق بشأن المحتويات الرئيسية للمسرد وترتيبات المتابعة. وتشارك الصين في فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتؤيد بدء مفاوضات بشأن المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح وفقا لولاية شانون. وقد وقعت الصين، إلى جانب الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

عن طريق الحوار والمفاوضات. ويجب أن يعقد في وقت قريب المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وإنشاء نظام دولي للأمن النووي يتسم بالإنصاف والتعاون المفيد لجميع الأطراف.

ثانيا، ينبغي اتخاذ تدابير فورية لوضع معايير دولية وضممان انتفاع جميع البشرية من الحيز العالمي العام. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض على إبرام صك قانوني دولي بشأن الفضاء الخارجي في وقت مبكر لمنع نشر الأسلحة وسباق التسلح في الفضاء الخارجي لضمان أمنه وسلمه الدائمين.

ثالثا، ينبغي تعزيز تحديد الأسلحة التقليدية وتحسين النظم القانونية، أي ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي ومكافحة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة.

وينبغي تعزيز النظم القانونية الدولية ذات الصلة على أساس تحقيق التوازن بين الاحتياجات الأمنية العسكرية المشروعة والشواغل الإنسانية.

رابعا، ينبغي تأمين آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة وتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، لا يرقى شك إلى دوره وسلطته. وينبغي للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح العمل على بناء توافق في الآراء، لتمكين المؤتمر من الشروع في أعماله الفنية في وقت مبكر على أساس الاستيعاب الكامل لشواغل جميع الأطراف. وينبغي تفعيل دور هيئة نزع السلاح تفعيلاً كاملاً، وذلك لتقديم مشورتها القيمة بشأن أعمال نزع السلاح.

تلتزم الصين بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتشارك بنشاط في إدارة الأمن العالمي عن طريق تعزيز تحديد

بأمن المعلومات وفي منتدى إدارة الإنترنت بالأمم المتحدة. كما قدمت منحة قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني في جرائم الفضاء الإلكتروني.

وتؤيد الصين استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وتعارض نشر أسلحة في الفضاء الخارجي أو حدوث سباق تسلح فيه. في حزيران/يونيه، قدمت والصين وروسيا بصورة مشتركة إلى مؤتمر نزع السلاح مسودة مستكملة لمعاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد أو استخدام القوة ضد الأجسام الفضائية الخارجي. ونرحب بمشاركة جميع الأطراف في المناقشة، ونتطلع إلى البدء المبكر للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على أساس تلك المسودة المحدثة. كما شاركت الصين مشاركة بناءة في المشاورات المتعددة الأطراف بشأن مسودة مدونة قواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجية.

والصين من المؤيدين النشطين لعملية تحديد الأسلحة التقليدية والبيولوجية. وتنفذ الصين بجدية التزاماتها في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقة بها، وهي ملتزمة بتقديم المساعدة الإنسانية الدولية لإزالة الألغام.

وقد استضافت الصين دورات للتدريب على إزالة الألغام لأفغانستان وكمبوديا هذا العام، وتعمل على تقديم المساعدة للضحايا المتضررين من الألغام في لاو.

شاركت الصين بنشاط في التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة وهي الآن بصدد إجراء استعراض بشأن المسائل ذات الصلة بالتوقيع على المعاهدة. والصين مستعدة للعمل عن كثب مع جميع الأطراف من أجل وضع ترتيبات منظمة ومعقولة تنظم التجارة الدولية في الأسلحة.

وتقدر الصين الدور الهام لاتفاقية الحظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية

وشاركت بنشاط في عملية التفاوض بشأن المسائل النووية الإيرانية، وقدمت مساهمات هامة في وضع خطة العمل المشتركة والمفاوضات الجارية بشأن الاتفاق الشامل. إن المحادثات السادسة الأطراف هي السبيل الوحيد العملي والفعال لحل المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية. ينبغي بذل الجهود من أجل استئناف المحادثات السادسة في أقرب وقت ممكن.

والصين من المساهمين الكبار في تدمير الأسلحة الكيميائية في العالم. وتعرب الصين عن تأييدها الراسخ للأهداف والمقاصد الواردة في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وتنفذ بإخلاص تعهداتها بموجب الاتفاقية، وتدعو إلى التدمير الشامل للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية المهجورة. وشاركت السفن التابعة للبحرية الصينية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في العمل المشترك لمراقبة شحنات الأسلحة الكيميائية السورية. أسهمت الصين أيضا في التحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية السورية بتوفير الخبرات المالية والمعدات المساعدة، مما ساهم إسهاما كبيرا في تدمير الأسلحة الكيميائية السورية وتعزيز التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. وتؤيد الصين بصورة فعالة وضع قواعد ومعايير لمجالات الأمن الناشئة.

وهي ملتزمة بالحفاظ على الأمن والاستقرار والازدهار في الفضاء الإلكتروني، وشاركت بنشاط في عمليات الأمم المتحدة وغيرها من العمليات المتعددة الأطراف من أجل تعزيز الأنظمة الدولية التي تحكم هذا الفضاء. وفي حزيران/يونيه، اشتركت الصين بالتعاون مع الأمم المتحدة، في استضافة حلقة عمل دولية بشأن أمن المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني، واقترحت أنه ينبغي مراعاة مبادئ السلام والسيادة والمشاركة في الحكم لصالح الجميع، في الفضاء الإلكتروني. وتشارك الصين بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين الحالي التابع للأمم المتحدة والمعني

مؤتمر القمة الثاني للجماعة الذي عقد في هافانا، منطقتنا منطقة سلام. ويرسخ هذا الإعلان التقاليد الإقليمية المتبعة منذ أمد طويل في إطار معاهدة تلاتيلولكو.

تدعو فتزويلا بقوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن تستبعد، من عقائدها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية، استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد البلدان التي لا تمتلك هذه الأسلحة. ونؤكد من جديد أملنا في التفاوض من أجل إبرام صك قانوني ملزم وعالمي وغير مشروط مع ضمانات أمنية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بهدف القضاء التام على هذه الأسلحة بغض النظر عن النوع أو الموقع الجغرافي.

تؤكد فتزويلا من جديد اقتناعها بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز نظام عدم الانتشار والسلام والأمن الدولي باعتباره إسهاما رئيسيا في نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، يدعو بلدي إلى عقد مؤتمر دولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في أقرب وقت ممكن. ونحن نشعر بالقلق من أن عدم عقد المؤتمر، الذي هو جزء هام لا يتجزأ من النتائج النهائية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، من شأنه أن يقوض المؤتمر القادم لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ولذا فإننا نحث الطرفين على عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وستشكل الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها هناك، إسهاما كبيرا في تحقيق هدف نزع السلاح النووي وستمثل خطوة مشهودة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وترحب فتزويلا بالمشاركة الرفيعة المستوى والتعبيرات الواضحة عن الدعم للقضاء التام على الأسلحة النووية في الاحتفال باليوم الدولي للإزالة التامة للأسلحة النووية الذي جرى في ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي. إن هذه المظاهر واضحة

وتدمير تلك الأسلحة في القضاء على التهديدات التي تشكلها الأسلحة البيولوجية وانتشارها، فضلا عن تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا الأحيائية. وتؤيد الصين باستمرار الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية المعاهدة وسلطتها وعالميتها.

وستواصل الصين بصورة فعالة وكاملة المشاركة في العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وستقدم إسهاماتها المستحقة لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد سواريس مورينو (جمهورية فتزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم وأتمنى لكم كل النجاح في إدارة أعمال اللجنة. يشرفنا أن نرى أحد الأشقاء الكاريبيين يتبوأ الرئاسة. نود أيضا أن نشكر الرئيس المنتهية ولايته، إبراهيم الدباشي، على الجهود والتفاني اللذين أدار بهما أعمال اللجنة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2) والذي سيدلي به ممثل كوستاريكا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدول.

وتملك الدول الحائزة للأسلحة النووية حاليا ٢٠ ٥٠٠ رأس حربي نووي، وأكثر من ٥ ٠٠٠ منها منتشرة أو جاهزة للاستخدام، في حين أن ٢ ٠٠٠ من هذه الرؤوس في حالة تأهب قصوى. وبسبب التطورات التكنولوجية، فإن عددا كبيرا من هذه الرؤوس لديه قدرة تبلغ من ثمانية إلى مئة ضعف قوة القنابل التي دمرت هيروشيما وناغازاكي. ولذلك، يجب أن نحرز تقدم مواز في عملية نزع السلاح العام والكامل، وفي تحقيق أهداف عدم الانتشار النووي أفقيا ورأسيا.

إن نزع السلاح النووي، ولا سيما القضاء على الأسلحة النووية، هو من الأهداف ذات الأولوية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، أعلننا في

ولا ينبغي أن تتحول تكنولوجيا المعلومات إلى ميدان جديد للمعارك بين الدول. وقد حان الوقت لإنشاء الظروف التي تمنع استخدام الفضاء الحاسوبي كسلاح في الحرب عن طريق التجسس والتخريب والهجمات على نظم والهياكل الأساسية في البلدان الأخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن فتزويلا تحت المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة على اعتماد معايير للإنترنت، مع التركيز على المسائل المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني الذي يضمن حماية الاتصالات، ولا سيما سيادة الدول وخصوصية المواطنين.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أن تعددية الأطراف هي أكمل الطرق وأنجعها للتوصل إلى نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة التقليدية. ومن المهم بالتالي تعزيز فعالية آلية نزع السلاح، التي تضررت جراء عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول. ونشدد على ضرورة أن يعالج هذا المؤتمر وفي أقرب وقت ممكن المسألة ذات الأولوية للتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، وأبرام اتفاقية لنزع السلاح النووي.

السيد إيماندره (جورجيا): (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، السفير كورتياني راتراي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأتقدم بالتهنئة أيضاً لأعضاء المكتب الآخرين. وإذ نتطلع إلى قيادتكم الحكيمة، أود أن أؤكد لكم كامل مساعدة وفد بلدي وتعاونيه.

ومن دواعي الشرف والامتنان لي أن أحاطب اللجنة الأولى مرة أخرى - وهي منتدى تم تكريسه منذ فترة طويلة للسعي من أجل عالم يتحقق فيه المزيد من الأمان ويمكن التنبؤ به أكثر - في هذه المناقشة العامة وأن أعرض بعض أفكارنا فيما يتعلق بالتهديدات والمخاطر التي نواجهها جميعاً اليوم.

على الأهمية البالغة لترع السلاح النووي بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. في هذا الصدد، يؤيد بلدي بدء المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية دولية تحظر صنع وحيارة واستخدام وتخزين الأسلحة النووية في ظل نظام تحقق صارم ومتعدد الأطراف. وتؤمن فتزويلا بالحق غير القابل للتصرف للدول في تطوير بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أي تمييز ووفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي.

وفتزويلا دول طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونحن نرفض استخدام هذه الأسلحة في أي ظرف من الظروف، ومن قبل أي شخص. وفي نفس الوقت، نناشد جميع الدول الأطراف التي لا تزال تمتلك أسلحة كيميائية على ضمان التدمير الكامل لترساناتها المتبقية بما يتماشى مع الأطر الزمنية المحددة بغية الحفاظ على مصداقية ذلك الصك ونزاهته. كما ندعو الدول الأطراف إلى استئناف المفاوضات بغية اعتماد بروتوكول ملزم قانوناً للتحقق من تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُميَّة وتدمير تلك الأسلحة.

تؤكد فتزويلا من جديد أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، بالنسبة للجهود المضطلع بها على الصعيد الإقليمي والوطنية والمتعددة الأطراف، والرامية إلى مكافحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لها تأثير سلبي على مختلف مناطق العالم. وتتحمل الدول المسؤولية عن منع هذا النشاط غير المشروع ومكافحته وإزالته، تماشياً مع أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنظام القانوني لكل بلد.

وقد أصبح خطر الإرهاب النووي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أمننا المشترك. في هذا الصدد، يجب أن يبرز الامتثال التام للالتزامات المترتبة بموجب الترتيبات الدولية ذات الصلة بهذا الشأن - مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وغيرها - بوصفه من الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي.

وفي ضوء ذلك، أود أن أؤكد مجدداً أنه على الرغم من التفهم الواسع بأن الأسلحة النووية ما زالت تشكل خطراً يهدد بقاء الجنس البشري، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي، تظل تفتقر إلى العناصر الهامة لتوفير إطار شامل للتصدي للتحديات التي نواجهها جميعاً. لا بد أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها أداة حيوية لترفع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وستواصل جورجيا بدورها التعاون بنشاط مع الأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتعزيز نظام الرصد والتحقق. إن منع مخاطر الإرهاب النووي وتعزيز الأمن من خلال توفير مرافق التخزين الآمنة للمواد المشعة، يبقيان من الأولويات العليا لجورجيا. وقد انضمنا إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ونحن ندعم بقوة توحيد جهود المجتمع الدولي لمكافحة حيازة المواد النووية والمواد الإشعاعية أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو تنقيتها أو استخدامها غير المشروع.

ويتمثل أحد أهم أدوار الأمم المتحدة في بناء توافق في الآراء والدعم السياسي فيما بين الدول الأعضاء بخصوص التهديدات التي نخدها والتدابير للتصدي لها. في الوقت الحاضر، فإن التهديدات والتحديات التي تواجه أمننا غير متناظرة، ويتسم طابعها بالتعقيد والديناميكية وعبور الحدود. وإذا أتكلم، يتعرض الأمن الأوروبي مرة أخرى للتحدي المتمثل في استمرار روسيا الأعمال العسكرية العدوانية على أوكرانيا. إن هذا النمط الأحدث والمثير للقلق والمتمثل بتغيير الحدود الدولية بالقوة يمثل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار ويقوض المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية. وتدين جورجيا بقوة هذا العدوان العسكري المباشر وتشارك المجتمع الدولي في دعوة روسيا إلى سحب جميع قواتها العسكرية ومعداتها من أوكرانيا، بما في ذلك منطقة القرم.

وبوصف جورجيا أحد ضحايا الغزو في عام ٢٠٠٨، فإنها تعرف تماماً ماذا يعني العدوان والاحتلال العسكري. نكرر تأكيد دعوتنا لروسيا الوفاء بالتزاماتها الدولية وإنهاء احتلالها غير المشروع للأراضي الجورجية ذات السيادة، حيث إنها تنتهك أيضاً القانون الدولي والالتزامات والتعهدات الدولية، بما في ذلك أحكام اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بين روسيا وجورجيا.

وإذا تنتقل إلى الشرق الأوسط، فنحن بالمثل نشعر بالقلق العميق إزاء التطورات العنيفة والتدهور السريع للحالة الأمنية في الشرق الأوسط. وندين بأشد العبارات جميع أعمال الإرهاب والعنف الخسيسة ضد السكان المدنيين. تهدد الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، الدول ليس في الشرق الأوسط فحسب وإنما في جميع الأماكن الأخرى في العالم قاطبة. ولن تتمكن من وضع حد للأعمال العنيفة وعكس اتجاهها ومنع وقوعها إلا ببذل جهودنا المشتركة والتزامنا.

ونعتقد أن اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، الرامية إلى تنظيم تجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، هي إنجاز دبلوماسي تاريخي وفي الواقع انتصار لسكان العالم. بوصف جورجيا أحد راعبي العملية التي بدأت في عام ٢٠٠٦، وبوصفها من الموقعين على المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة اعتباراً من أيلول/سبتمبر، فإنها على اقتناع بأن هذا الصك الملزم قانوناً لديه إمكانية حقيقية للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والمساهمة حقاً في تحقيق الأهداف الإنسانية، وبشكل عام تعزيز السلام والأمن العالميين.

وبمناسبة التكلم بشأن الانضمام للأطر القانونية الهامة، فإنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعلن أنه منذ بضعة أيام تحديداً، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، صدّق برلمان جورجيا على تعديلات كمبالا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومن أجل تيسير الإدارة الشاملة للمخاطر ذات الصلة بالمجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، ونتيجة للجهود المشتركة بين الوكالات الرامية إلى وضع وثيقة استراتيجية في مجال التدابير الأمنية الخاصة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، فقد اعتمدت في شباط/فبراير استراتيجية وطنية لجورجيا في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

وعلاوة على ذلك، تتعاون جورجيا تعاوناً نشطاً مع الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، في إطار مراكز التميز في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، من أجل تعزيز نهج متكامل في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جميع أنحاء مناطق جنوب شرق أوروبا والقوقاز ومولدوفا وأوكرانيا. وبهدف الإسهام في نجاح هذا المشروع، تم افتتاح الأمانة الإقليمية للشؤون الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وباشرت عملها بنجاح في جورجيا. في هذا الصدد،

ونأسف لأن منتدى نزع السلاح الدولي، وهو مؤتمر نزع السلاح، لا يزال عاجزاً عن الوفاء بولايته. ودون أدنى شك، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يمارس تأثيراً أكبر بكثير، وأن يترك أثراً أعظم في مجال اختصاصه، ولا سيما بالنظر إلى البيئة الأمنية الدولية الراهنة. ولبلوغ هذا الهدف، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تعزيز تنشيط هذا المحفل الفريد للمفاوضات، الذي اضطلع بدور حاسم في وضع العديد من الصكوك الدولية الرئيسية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. في هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الأخير الرامي إلى المضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد جورجيا الأمين العام في دعوته إلى العمل من أجل تنشيط أطر نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقد يؤدي المزيد من المماثلة إلى تضائل ثقة المجتمع الدولي في مؤتمر نزع السلاح.

تشاطر جورجيا بشكل تام النهج العامة للمجتمع الدولي إزاء مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ويمثل التراكم المفرط للأسلحة والذخائر التقليدية وانتشارها بدون أي ضوابط، تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وإذا أردنا التعامل مع هذه المشكلة الخطيرة بفعالية، ينبغي أن تتوفر آليات فعالة لمراقبة الصادرات، بما في ذلك، وهو الأهم، وضع معايير مشتركة للتصدير. في هذا الصدد، أود أن أبلغ اللجنة أن برلمان جورجيا سنّ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صيغة جديدة من قانون جورجيا الخاص بمراقبة تصدير واستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، الذي دخل حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

ومواءمة تشريعات جورجيا المتعلقة بضوابط التصدير الاستراتيجية مع معايير الاتحاد الأوروبي، يشكل عاملاً أساسياً يساعدنا على مواصلة الامتثال التام للالتزاماتنا وتعهداتنا الدولية.

خط الاحتلال في منطقة تسخينفالي. وحتى الآن، تجاوز طول الحواجز من الأسلاك الشائكة الـ ٥٠ كيلومترا. وفي قطاعات معينة، فإن سياجات الأسلاك الشائكة تتجاوز كثيرا خط الاحتلال الأول وتدخل بشكل أعمق في أراضينا. أما من الناحية الإنسانية للمسألة، فوضع عقبات مصطنعة على طول خط الاحتلال يؤثر بدرجة كبيرة في السبل التي يعتمدها السكان المحليون في كسب الرزق، ويقسم الأسر والمجتمعات المحلية، ويحول دون التواصل بين الناس. ونتيجة لذلك، يضطر العديد من الأسر إلى التخلي عن ممتلكاتهم التي تقع خلف سياجات الأسلاك الشائكة. وتشمل مجموعة التدابير التمييزية المرتكبة ضد السكان الجورجيين العنف ضد الجماعات العرقية، وتدمير الممتلكات، وإطلاق النار العشوائي، وحظر التعليم باللغة الجورجية الأم، والقيود المشددة المفروضة على حرية التنقل. ويحرم السكان المقيمون في الأراضي المحتلة من الحد الأدنى من الضمانات التي تكفل حماية حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. وذكر الشيء نفسه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لأن يقف المجتمع الدولي إلى جانب المبادئ الخالدة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإنه ينبغي للجنة الأولى، بالإضافة إلى اهتمامها في طرح المبادرات والأفكار للتصدي لمعالجة المشاكل القائمة في مجالات الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار، أن تبذل قصارى جهدها لمعالجة التهديدات التقليدية للأمن على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية التي يمكن أن تقوض النظام الدولي القائم للدول القومية.

السيد بريستول (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد نيجيريا أن ينضم إلى الآخرين الذين تكلموا في وقت سابق مهنيكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم رئيسا للجنة في هذه الدورة. وليس لدينا أي شك في أن عملنا سوف يستفيد من

أود أن أعلن عن حدث جانبي تنظمه حكومة بلدي بالتعاون مع المعهد، وعنوانه هو "خطط العمل الوطنية الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية: مواجهة تحديات الأمن الدولي"، التي ستعقد بغرفة الاجتماعات ٨ في مبنى الجمعية العامة صباح يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة مدعوة لحضوره.

بالإضافة إلى الأخطار القديمة التي ما برحنا نواجهها لسنوات وعقود عديدة، برز مؤخرا تهديد جديد - الهجمات الإلكترونية - وهو آخذ في التطور بسرعة. وفي هذه المرحلة، أشك في أن لدينا ما يكفي من التفهم للأثر المحتمل على عالمنا المترابط في هذه المرحلة من العولمة. وبالتالي، فإننا نفتقر إلى الأدوات اللازمة للاستجابة بصورة ملائمة للتحديات التي تشكلها الهجمات الإلكترونية. ونعقد أن من واجب الأمم المتحدة واللجنة الأولى تناول هذه المشكلة والإسهام في نهاية المطاف في وضع الآليات والصكوك ذات الصلة للقضاء على التهديد الإلكتروني.

وفي الختام، أود العودة مرة أخرى إلى حيث بدأت وتذكير اللجنة بمزيد من التفصيل بالحالة الأمنية المقلقة في المنطقتين من بلدي اللتين لا تزالان تحت الاحتلال العسكري غير المشروع. وفي ظل السياسة المعلنة لجورجيا التي تهدف إلى تطبيع العلاقات مع الاتحاد الروسي، وبالرغم من بعض التدابير الملموسة التي اتخذتها حكومة بلدي بالفعل في هذا الاتجاه، تواصل روسيا سياستها التصعيدية للحالة الأمنية في المنطقتين الجورجيتين المحتلتين وفي المناطق المتاخمة لهما، وتمارس التدابير التمييزية ضد السكان الجورجيين المقيمين في هاتين المنطقتين. إن الحالة الهشة أصلا جراء العسكرة التي لا تتوقف للمنطقتين الجورجيتين المحتلتين قد تفاقمت بسبب التوغلات في بقية المجال الجوي لجورجيا والمناورات العسكرية المتكررة.

وبعد الألعاب الأولمبية في سوتشي، استأنفت قوات الاحتلال في إقامة سياجات الأسلاك الشائكة على طول

وأبلغ دليل هو حقيقة أن الحصول على هذه المجموعة الواسعة من الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، كثيرا ما يحرم على دول ذات سيادة بسبب ذرائع أو ادعاءات لا أساس لها من الصحة. وللأسف، يتم شراء هذه الأسلحة بصورة غير مشروعة واستخدامها دون تمييز من قبل الإرهابيين وغيرهم من العصابات في نشر الفوضى والمذابح التي لم يسبق لها مثيل ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، ستدخل معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ الفعلي. وقعت نيجيريا وصدقت على هذه المعاهدة قبل أكثر من عام، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، على أمل أن تنفيذها تنفيذا صارما وفعالا وبدون تمييز سيجعلها أداة فعالة في تنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي. وفي حين أننا نشجع على قيام المزيد من الدول الأعضاء بتصديق المعاهدة عالميا وعلى نطاق واسع، يجب أن نسلط الضوء على الحاجة إلى حماية سلامة المعاهدة عن طريق كفالة أن مصالح جميع الدول محمية، وليس فقط مصالح الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة.

ونحن نشهد أحياء على حقيقة أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي العصابات الإجرامية والإرهابيين والجماعات المسلحة مسؤولة عن مقتل أكثر من ١٠٠٠ شخص كل يوم. إنها تقوض السلام والأمن والاستقرار، وأعمال العنف التي تسببها تقضي على وسائل كسب العيش وتشرذم دون مبرر المجتمعات المحلية وتعوق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

وهذا هو سبب ترحيب وفدي بنجاح التنام الاجتماع الخامس الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة

القدر الهائل لخبرتكوم ومعرفتكم والتزامكم. ونؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا.

وتؤيد نيجيريا بيان حركة عدم الانحياز، الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا، وبيان المجموعة الأفريقية الذي ألقته سفيرتنا يو. جوي أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا (انظر A/C.1/69/PV.2).

في الدورة الثامنة والستين، انضمت نيجيريا إلى الدول الأعضاء الأخرى في تسليط الضوء على عدد من التحديات الهائلة التي يواجهها العالم. اليوم، وللأسف أيضا، لم يحدث تغيير يذكر بشأن إيجاد الثقة والحد من التحديات الهائلة التي يتعرض لها السلام والأمن العالميان. وفي الواقع، فإن أوجه الحيرة التي نواجهها اليوم تبرر الحاجة إلى مضاعفة الجهود وزيادة الاهتمام بخطى ثابتة أكثر مما كنا عليه قبل عام. وتنطوي تهيئة البيئة المتعددة الأطراف المنسببة على بذل جهود متضافرة ووضع خطة عمل جديدة للتصدي لهذه التحديات. والأهداف ذات شقين: القضاء على الأسلحة النووية، وتنظيم الأسلحة التقليدية، بما في ذلك عدم عسكرة الفضاء الخارجي.

في عام ٢٠١٣، أبرز وفد بلدي النسب ذات الأرقام الفلكية لميزانيات الدفاع على الصعيد العالمي التي تركزها الدول الحائزة للأسلحة النووية لصيانة نظم الترسانة النووية وتحديثها، فضلا عن إمكانية وصول جهات فاعلة غير مأذون لها من غير الدول بدون عوائق إلى مجموعة من الأسلحة التقليدية. ومن أفريقيا إلى الشرق الأوسط، فإن المجازر وإراقة الدماء التي يرتكبها الإرهابيون تركت المدن والمجتمعات المحلية إما مدمرة أو مهجورة، بما في ذلك الخسائر في الأرواح النفيسة والممتلكات وسبل كسب العيش. إن هذه الأشكال من العدوان الأعمى تم تمكينها إلى حد كبير وتوفير الدعم الفعال لها، عبر شراء الأسلحة بصورة غير مشروعة وبيعها إلى الجهات من غير الدول.

استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية لترع أسلحتها وتخليها عن الاستمرار في حيازة هذه الأسلحة.

وعلى نفس المنوال، يؤكد وفد بلدي مجددا قلقه العميق إزاء الآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية على النظم الإيكولوجية، ويحض جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تأخذ في الحسبان الآثار الإنسانية الكارثية الناجمة عن أي استخدام لهذه الأسلحة المحتملة. ولا بد من اتخاذ تدابير طوعية تتعلق بالتخلي عن تلك الأسلحة وتفكيكها. وفي هذا السياق، يضم وفدي صوتيه إلى أصوات العديد من الدول في الترحيب بالمؤتمرين الدوليين بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية اللذين انعقدا في النرويج والمكسيك، بينما تنوق إلى انعقاد المؤتمر الثالث في النمسا في كانون الأول/ديسمبر. إن الاعتبار الهام والفيصل الأخلاقي ينبغي أن يتحسدا في وضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية.

يتطلع وفدي إلى مؤتمر استعراض المعاهدة التاسع المقبل الذي سينعقد في عام ٢٠١٥. وبينما نعد العدة للمؤتمر، فلنغتنم ذلك الزخم لتعميق التزامنا ببلوغ الهدف الشامل المتمثل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهدف المؤتمر الاستعراضية، حتى بينما يجري القيام بجهود متضافرة من أجل تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠. سيواصل وفدي تأييد الدعوة من أجل تقديم ضمانات فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة إبرام صك عالمي غير مشروط ملزم قانونا بشأن توفير الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

في السياق العام لترع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإن بدء سريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في عام ٢٠١٤، وتهيئته لرئيس الاجتماع، السيد ظاهر تانين، ممثل أفغانستان.

لا بد للعالم من أن يهب هبة رجل واحد في وجه الإرهاب وغيره من أعمال العنف التي ترتكبها جماعات لا تعبأ بالقتل العشوائي للمدنيين. ينبغي أن يتحقق ذلك بجرمان تلك المجموعات من الحصول على الأسلحة والأموال وحرمانها من الرعاية والدعم. في هذا الصدد، تقتضي الحاجة تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، وهو شرط لا بد منه من أجل التنفيذ الكامل والناجح لبرنامج العمل.

وفي بيئة اليوم التي تعج بالعديد من الحوادث وأعمال الإرهاب، يؤكد وفدي مجددا أن الأسلحة النووية لا تزال تمثل أسلحة الدمار الشامل، وينبغي أن يكون القضاء التام عليها الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح في نطاق الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى بلوغها. إن السلام والأمن النوويين أصبحا الآن يشكلان جوانب هامة في عملنا بالنظر إلى إمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي لا تتردد في استخدامها. في هذا الصدد، يواصل وفدي تأكيد معارضته لتحديث الأسلحة النووية الموجودة وتطوير أي أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

إن الأسلحة النووية ليست لديها أي مصداقية في صد الأعداء الآخرين الحائزين لأسلحة مماثلة، وتشكل تهديدا وجوديا للأطراف التي لا تمتلكها على الإطلاق. إذا كان الهدف البعيد المدى لترع السلاح النووي يتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، فإنه يمكن للعالم على أضعف الإيمان أن يظهر بأن حيازة أكثر من ١٧ ٠٠٠ رأس نووي في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية والإبقاء عليها ليس أمرا غير مقبول فحسب، بل ينبغي رفضه. ونرى أن الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع

التي اكتسبناها من اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام)، واتفاقية الذخائر العنقودية. لا يزال يسترشد تنفيذ هذه الصكوك بالوقائع والحقائق المستخلصة من الميدان. تؤمن النرويج إيماناً شديداً بأنه ينبغي أن يعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة عاجلاً لا آجلاً وينبغي أن تعتمد الدول الأطراف في النظام الداخلي الذي سيضمن عملية اتخاذ القرارات بصورة فعالة.

تقر أيضاً معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بالآثار الإنسانية الكارثية التي تنشأ من أي استخدام للأسلحة النووية، وأكدت مجدداً ضرورة امتثال جميع الدول وفي جميع الأوقات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. إن المشاركة الواسعة والنشطة لعدد كبير من الدول ولطائفة واسعة من أصحاب المصالح في مؤتمر أوسلو وناياريت تجسد اعترافاً مؤداه أن الآثار الكارثية لأي تفجير نووي تجعل هذه المسألة موضع قلق واهتمام لنا جميعاً.

أصبح من الواضح أنه ما من دولة أو هيئة دولية قادرة على الاستجابة بأي طريقة ذات مغزى للطوارئ الإنسانية المباشرة التي قد تعقب أي تفجير نووي. وما من نظام من نظم الطوارئ الوطنية أو الدولية القائمة قادر على تقديم المساعدة المناسبة للضحايا. ولئن كان عدد الأسلحة النووية في العالم قد تقلص إلى درجة كبيرة منذ نهاية الحرب الباردة، فلا يزال متبقياً نحو ١٧ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي. وما دامت الأسلحة النووية موجودة سيظل المنظور الإنساني هاماً. ذلك المنظور ينطوي على اهتمام متجدد في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، أما المناقشات حول الأثر الإنساني فقد أبرزت المخاطر والآثار الناجمة عن استمرار التقاعس الجماعي. ومن الجدير بالذكر أن مبادرة النمسا باستضافة مؤتمر فيينا سوف تيسر المزيد من المناقشات حول المنظور الإنساني، بينما

الانشطارية مسألتيان لا بد من معالجتهما بحزم. ونشيد بالجهود الحالية التي يقوم بها فريق الخبراء الحكوميين بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما دلت على ذلك جهود الفريق الدؤوبة خلال أول دورتين عُقدتا في آذار/مارس وآب/أغسطس، ويشمل ذلك المشاركة والمساهمة الحيويتين لعضو من وفدي. إننا إذ نحض الدول الوارد ذكرها في المرفق الثاني على أن تفعل ما يقتضيه الأمر لضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ، نعتقد أيضاً أن اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تمثل خطوة أساسية أخرى لضمان البدء بالمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية والاحتفاظ بها. لذلك سيواصل وفدي العمل بشكل بناء في هذه اللجنة وفي جميع المنتديات الأخرى من أجل تحقيق هدف نزع السلاح.

السيدة إلين - ستينر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أبدأ كلمتي بتبريد ما قاله المتكلمون الآخرون في معرض الترحيب بكم وبتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لدورة هذا العام.

في العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة، وهذا العام سوف تدخل المعاهدة حيز النفاذ بالفعل. من دواعي فخر النرويج أن تكون من بين أول خمسين دولة تصادق على المعاهدة، وتشجع بقية الدول الموقعة والدول الأخرى على إتمام عمليات تصديقها على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. إن سريان مفعول المعاهدة بسرعة يمثل إنجازاً كبيراً. فذلك يجسد التزامنا المشترك بتقليص العنف المسلح وما يلحقه من معاناة بشرية. ونرحب أبداً بترحيب بإدراج نص بشأن العنف القائم على نوع الجنس والتشديد على أهمية ترجمة هذا إلى ممارسة عملية.

إننا إذ نسعى جاهدين من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة، يجدر بنا أن نستقي العبرة من التجربة القيمة

وقد شاركت النرويج في مؤتمر قمة الأمن النووي الناجح في لاهاي في آذار/مارس الماضي، حيث أكدنا التزامنا بالأمن النووي. ونتطلع إلى مواصلة هذه العملية الهامة في واشنطن العاصمة في عام ٢٠١٦. ويجب علينا مواصلة بذل جهودنا لتأمين كل المواد النووية. ويجب علينا الحد بدرجة كبيرة من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في التطبيقات المدنية والعسكرية، ويجب علينا تعزيز النهج المتعددة الأطراف فيما يخص دورة الوقود النووي. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي حجر الزاوية للتعاون الأمني النووي الدولي ويمكن، من خلال بذل جهود مشتركة، أن ننجح في تعزيز الأمن العالمي.

ويجب علينا أيضا التأكد من أن أنظمة التحقق لدينا قوية بما يكفي لبث الثقة اللازمة في سلامة عمليات عدم الانتشار ونزع السلاح على حد سواء، استنادا إلى مبادئ التحقق والارجعة والشفافية. وتعاون المملكة المتحدة والنرويج منذ عدة سنوات على مستوى الخبراء بشأن استكشاف التحديات التقنية والإجرائية التي يمكن أن ينطوي عليها أي نظام للتحقق من نزع السلاح النووي. والغرض من هذا التعاون هو إظهار أن التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها في مجال التحقق من نزع السلاح النووي أمر ممكن وضروري في آن واحد.

لقد أرست اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالفعل قاعدة قوية جدا فيما يخص نزع السلاح وعدم الانتشار. وكان منح جائزة نوبل للسلام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في العام الماضي قرارا مناسبا وهي جائزة تستحقها المنظمة. فخلال ١٧ عاما فقط، تم تدمير أكثر من ٨٢ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في العالم. وصدمت الهجمات الرهيبة بالأسلحة الكيميائية التي حدثت في العام الماضي في سوريا العالم بأسره. وأدى ذلك إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) وإلى انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

نعمل على الاستعداد لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. ونشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء، على المشاركة بشكل بناء في هذه المناقشة الهامة.

يسعى النهج الإنساني لزرع السلاح وعدم الانتشار إلى إحراز تقدم في إطار دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعلق النرويج أهمية كبرى على التنفيذ الكامل لخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، ما فتئت النرويج نصيرا قويا لتدابير نزع السلاح الثنائية، من قبيل معاهدة عام ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن اتخاذ تدابير لمواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ومهما يكن من أمر، ثمة مأزق لا يزال يكتنف تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح النووي، وهذا المأزق دام طويلا.

ليس ثمة شك في أن هدفنا العام هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولكننا يمكن أن نختلف بشأن كيفية الوصول إلى هذا الهدف المشترك. وفي انتظار القضاء التام على الأسلحة النووية، ينبغي أن نواصل جهودنا الرامية إلى تقليص دور هذه الفئة من الأسلحة في السياسات والمبادئ الأمنية. ويجب علينا تعزيز المناطق الحالية الحالية من الأسلحة النووية ودعم إنشاء مناطق جديدة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. والتالي، من المهم للغاية عقد مؤتمر حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل قبل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. ومن المهم بشكل حيوي أيضا استمرار عملية تخفيض الترسانات الموجودة من الأسلحة النووية وتسريعها. وإذ تضع النرويج في اعتبارها التزاماتنا التحالفية، فإنها ستواصل المشاركة بنشاط من خلال المحافل القائمة سعيا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وترحب النرويج بالجهود المستمرة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات الحاصلة في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن هيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح، التي أنشئت بغرض إجراء مداولات موضوعية وتقديم توصيات، غير قادرة على تحقيق أي شيء منذ أكثر من عقد من الزمان. ونحن نشكك في استمرار الحاجة إلى الهيئة. ولكن إذا استمرت، فيجب جعلها أكثر عملية وأكثر تركيزا وأكثر أهمية. وينبغي أن تكون دورات هيئة نزع السلاح أقصر وأن تركز على موضوع أو اثنين من المواضيع التي تقررها الجمعية العامة. وينطبق الشيء نفسه على مؤتمر نزع السلاح، وهو محفل عفا عنه الزمن ولم يحقق نتائج منذ عام ١٩٩٦.

السيد أولغوين (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأتمنى لكم كل التوفيق في المهام التي تنتظركم في هذا العام. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ونحن متحدون في التزامنا الراسخ بالإسهام بفعالية وإيجابية في نتائج المداولات.

ونود أن نعبر عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2) وإضافة بعض الاعتبارات ووجهات النظر الشخصية بالنيابة عن بلدنا.

ما فتئت شيلي تؤيد نزع السلاح العام والكامل وتدعو إليه، ونادت دائما بإجراء مناقشات في فضاء واسع وشفاف وديمقراطي متعدد الأطراف، وذلك تمشيا مع سياساتها الخارجية. وكما أكدنا في ٢٦ أيلول/سبتمبر بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، نود أن نكرر مرة أخرى اليوم أنه لكسب المعركة والقضاء على الأسلحة النووية، فإننا بحاجة أولا إلى كسب معركة الأفكار. وتمثل خطوة أولى وأساسية لتحقيق هذا الهدف في نزع الشرعية عن

وكانت البعثة الدولية المكلفة بتفكيك برنامج سوريا للأسلحة الكيميائية والقضاء عليه ذات أهمية كبيرة. وفي خضم حرب أهلية وحشية، نجح المجتمع الدولي، بما في ذلك النرويج والدانمرك، في إزالة الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها سوريا بطريقة سلمية. ولم يحدث من قبل أن تم التخلص من ترسانة أسلحة الدمار الشامل لبلد من البلدان بهذه الطريقة. وبفضل هذا الجهد والالتزام الدوليين الهائلين، لم يعد من الممكن استخدام هذه الأسلحة ضد السكان المدنيين أو وقوعها في أيدي الجماعات المقاتلة. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن احتمال وجود تناقضات وحالات إسقاط في إعلان سوريا عن أسلحتها الكيميائية. ونحن قلقون أيضا جراء شن هجمات بغاز الكلور في هذا العام. ويجب التحقيق في هذه المسائل الخطيرة وحلها بشكل كامل.

إن اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية هي حجر الزاوية للهيكل الدولي الخاص بترزع السلاح وعدم الانتشار. فالتكنولوجيا الحيوية علم يتطور بسرعة، وهو ما يعنى وجود حاجة إلى اتخاذ مبادرات طموحة وتطلعية لتعزيز الاتفاقية. ونعتقد أنه ينبغي للدول الأطراف التركيز على المجالات التي يمكن التوصل إلى توافق آراء بشأنها وعلى اتخاذ خطوات عملية يمكن أن تعزز الاتفاقية بشكل بناء.

أتاح لنا تطور الفضاء الإلكتروني فرصا لم تكن لتخطر على البال قبل ١٠ أو ١٥ سنة فقط. وفي نفس الوقت، تشكل التهديدات الإلكترونية من جانب الدول والجهات من غير الدول على حد سواء تحديات خطيرة لجميع الدول تقريبا وتشكل خطرا محتملا على السلم والأمن الدوليين. ويرجع الفضل بدرجة كبيرة إلى العمل الممتاز الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة في وجود اعتراف عالمي الآن بأن القانون الدولي ينطبق أيضا على الفضاء الإلكتروني. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل في تنفيذ تلك المبادئ.

كما ناشد الدول النووية الحد من حالة التأهب القصوى للأسلحة النووية والاستعداد العملي لهذه النظم، من أجل منع استخدامها غير الطوعي أو العرضي. إن شيلي تؤمن إيماناً راسخاً بأن جميع الطرق المؤدية إلى نزع السلاح النووي صالحة ويجب السير فيها. وهذا هو السبب في أننا نعمل مع حركة عدم الانحياز وباقي المنابر والمحافل الدولية الأخرى.

لقد مر ٤٥ عاماً على بدء نفاذ معاهدة تلاتيلولكو في شهر نيسان/أبريل ١٩٦٩، التي جعلت منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول منطقة نووية خالية من الأسلحة النووية، في منطقة مكتظة بالسكان. ومنذ ذلك الحين، أكدنا أهميتها وإسهامها في إحلال السلام وتحقيق الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وندعو الدول النووية لسحب إعلاناتها التفسيرية للبروتوكولين الأول والثاني من المعاهدة، وبالتالي الإسهام في القضاء على إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة.

تترأس شيلي مؤتمر الدول الأطراف والجهات الموقعة على المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، ومنغوليا حتى نيسان/أبريل ٢٠١٥. وبهذه الصفة، فإننا نشرك الآخرين الإعراب عن أسفنا لعدم انعقاد المؤتمر الدولي حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، في الوقت المناسب، كما دعت إلى ذلك الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ومن الحتمي والأهمية بمكان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، كخطوة ضرورية على طريق نزع السلاح. لذلك، فإننا نحث مرة أخرى بقوة البلدان التي لم توقع أو تصدق أو قدمت دعماً للمعاهدة أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

الأسلحة النووية من خلال فضح الاعتقاد الخاطئ المستمر بأن الأسلحة النووية كانت وستظل ضماناً للسلام.

وفي هذا الصدد، ترحب شيلي بجهود العملية التي بدأت في أوصلو، في آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية وتدعمها، وتهنئ المكسيك على تنظيم المؤتمر الثاني في نياريت في شباط/فبراير. وناشد جميع الدول المشاركة بنشاط في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي سيعقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر. ويقدر وفد بلدي العرض المقدم من حكومة النمسا لاستضافة المؤتمر القادم. إن ذلك الإعلان يتسق مع الرسالة الواضحة بلا لبس التي بعث بها رئيس النمسا في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتزع السلاح النووي، ومفادها أنه "لا بد من وصم الأسلحة النووية، وحظرها والقضاء عليها قبل أن تمحقنا." (A/68/PV.11، صفحة ٨). ويتفق بلدي بالتأكيد مع هذا الرأي.

وبالنسبة لشيلي، تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر زاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونؤكد على أهمية تحقيق عالميتها والتنفيذ المتوازن للركائز الثلاث لهيكلها الأساسي. ونؤكد من جديد أهمية متابعة المؤتمر الثامن لاستعراض المعاهدة وخطة عمله. كما نؤيد العمل المنجز في إطار مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، بهدف صياغة مبادرات محددة لتحقيق هذه الغاية. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها وواجباتها المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من المعاهدة والمضي قدماً في اتجاه القضاء التام على هذه الأسلحة والتنفيذ الكامل والفوري للتدابير العملية الـ ١٣ الخاصة بتزع السلاح النووي، على النحو المتفق عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. ويشكل المؤتمر الاستعراضي القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٥، فرصة جديدة لإحراز تقدم فيما يخص القضاء التام على الأسلحة النووية.

خلال هذه المناقشة، وهي أصوات المرأة والمجتمع المدني. ولا يمكننا أن ننسى أنه ينبغي أن يشكل الشمول الفعال للمرأة في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة أولوية والتزاما يترتب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال تنفيذ آليات ضمان المساواة الحقيقية في صنع القرار واتخاذ الإجراءات الرئيسية لتعزيز السلام. إن دور المرأة في هذه الحالات ضروري. ويترتب على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أيضا دور في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. لقد رأينا الكثير من المقاومة لشمول تلك الأصوات في مهمتنا. ويتعين أن يتوقف ذلك. وسوف يكون بلدي أول من يدافع على ضرورة ألا يكون المجتمع المدني مجرد مراقب ولكن أيضا أحد المشاركين.

وأخيرا، فإن بلدي يدعم بقوة مبدأ عدم تجزئة الأمن الدولي، وهو ما يعني أنه لدى جميع الدول، بغض النظر عن حجمها وقوتها، مسؤولية مشتركة للإسهام في تعزيز نظام دولي قائم على التعاون وينظمه القانون الدولي. وأؤكد على ضرورة الدعم الراسخ وغير المشروط والإرادة السياسية للمجتمع الدولي، من أجل تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة المطلوبة، لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح. ويمكنكم سيدي، التعويل على التزامنا بالإسهام بشكل إيجابي في مهمة اللجنة الأولى.

السيد كيلرمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تسمحوا لي في البداية، على غرار وفود أخرى قبلي، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لدورة اللجنة الأولى خلال عام ٢٠١٤، وتأييد وفد بلدي للبيانات التي أقيمت سابقا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية وائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/69/PV.2).

وبينما أحرز بعض التقدم خلال العام الماضي في مجال تعزيز نزع السلاح المتعدد الأطراف والبيئة الأمنية الدولية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ولم يجر تحقيق تقدم فيما يخص العديد من المساعي الرامية إلى نزع السلاح. ويعد

إن شيلي تؤكد مجددا التزامها بدعم الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وحظر استخدام وحياسة أسلحة الدمار الشامل، وتدين الاستخدام العسكري للحرب البيولوجية والكيميائية في جميع الظروف. إننا نحث على التأييد العالمي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، سعيا لتحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وأود الإشارة بشكل خاص إلى معاهدة تجارة الأسلحة ودخولها حيز النفاذ بسرعة في شهر كانون الأول/ديسمبر. وبعد أن وصل عدد التصديقات إلى ٥٠ تصديقا اللازمة لهذا الغرض خلال شهر أيلول/سبتمبر، فقد استجبتنا لتطلع المجتمع الدولي إلى إبرام صك ملزم قانونا، من شأنه الإسهام في تحقيق الشفافية في تجارة الأسلحة التقليدية، والمساعدة على منع الآثار السلبية المؤدية إلى المعاناة الإنسانية ومكافحتها، وتسريب هذه الأسلحة إلى مناطق كثيرة من العالم.

لقد كانت السنوات القليلة الماضية مثمرة فيما يخص تعزيز الصكوك التي تنظم مجال الأسلحة التقليدية. ويتمثل أحد الأمثلة على ذلك، في بدء نفاذ الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية في آب/أغسطس ٢٠١٠. إننا نرحب بانضمام بليز مؤخرا للاتفاقية، وإعلان أمريكا الوسطى، جارتنا الشقيقة، منطقة خالية من الأسلحة العنقودية، بمناسبة الاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في سان خوسي في شهر أيلول/سبتمبر. وبالمثل، فإننا نؤكد دعمنا لاتفاقية حظر الألغام والانضمام إليها، والحاجة للمضي قدما في اتجاه القضاء على الألغام قضاء تاما. وما يشهد على التزامنا هو حقيقة أن شيلي ستكون مقر المؤتمر الخامس عشر للدول الأطراف في عام ٢٠١٦.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على قضية مهمة للغاية بالنسبة لشيلي، وهي إضفاء الديمقراطية على المنظمات الدولية والممارسة المتعددة الأطراف. كما تود شيلي شمول الأصوات التي فقدت

الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويظل أملنا أن يتم عقد المؤتمر بدون مزيد من التأخير.

وفي مجال الأسلحة الكيميائية، ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز في اتجاه تدمير الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ونحن نعتقد أنه لا يوجد سبب إطلاقاً يمكن أن يبرر استخدام مثل هذه الأسلحة أو أي سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل من جانب أي جهة، وتحت أي ظرف من الظروف.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، فإن جنوب أفريقيا قد أعربت في العديد من المناسبات عن قلقها جراء الأثر الإنساني للذخائر العنقودية. وبوصف جنوب أفريقيا من الدول الموقعة على اتفاقية الذخائر العنقودية، التي تم تقديمها إلى البرلمان للتصديق عليها، فإنها مستعدة للقيام بدورها في مجال السعي إلى إيجاد عالم خال من الذخائر العنقودية. وفيما يتعلق بالألغام الأرضية، فقد تشرفت جنوب أفريقيا بكونها أحد أعضاء مجموعة أصدقاء الرئيس التي كانت مسؤولة عن صياغة الوثائق الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ويحدونا الأمل في أن تسرع دورة السنوات الخمس القادمة تنفيذ أحكام الاتفاقية، وخاصة في مجالات مساعدة الضحايا وإضفاء الطابع العالمي والامتنال.

ولا تزال جنوب أفريقيا أيضاً تعتقد أن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لا يزال يمثل مجموعة التعهدات المحورية المتفق عليها عالمياً لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه، وأن تنفيذه الكامل لا يزال مهماً اليوم كما كان عليه الحال وقت اعتماده في عام ٢٠٠١. وإلى جانب جهود التنفيذ على الصعيد الوطني، يظل التنفيذ الكامل

مصدر قلق لوفد بلدي بوجه خاص، استمرار المأزق في آلية نزع السلاح الأمم المتحدة التي أنشئت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ويعود ذلك إلى عام ١٩٧٨. ويقوض الجمود القائم منذ ١٨ عاماً في مؤتمر نزع السلاح، وغياب اتفاق في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، النظام المتعدد الأطراف. وبالمثل، لم تقدم الهيئة أي توصيات جوهرية إلى الجمعية العامة منذ ما يقرب من ١٥ عاماً. وفي رأينا، فإن هذه الهيئات المتعددة الأطراف بحاجة إلى التنشيط، لكي تتمكن من الوفاء مرة أخرى بولايتها.

إن الغياب التام لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، أمر محبط للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا تزال الإنجازات التي تحققت في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، متفاوتة بشكل خاص. وتؤكد الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي باستمرار النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا أن ركيزة نزع السلاح النووي من المعاهدة لا تزال مهمشة، على النقيض من التقدم المحرز في مجال تعزيز عدم الانتشار النووي. وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقاداً راسخاً بأن الأسلحة النووية لا توفر الأمن، وإنما تفاقم انعدام الأمن.

لقد ذكرنا المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد في نياريت في المكسيك خلال شهر شباط/فبراير من هذا العام، جميعاً بالآثار المدمرة إذا ما وقع تفجير نووي. ومجرد وجود أسلحة نووية يعني أن الإنسانية تواجه مخاطر وقوع كارثة نووية. ولذلك، ترحب جنوب أفريقيا بجهود المتابعة التي تسلط الضوء على الآثار الإنسانية لتلك الأسلحة، ولذا، فإننا نتطلع إلى عقد مؤتمر المتابعة المقرر عقده في فيينا بعد نحو شهرين من الآن.

ولا يزال يساور وفد بلدي القلق أيضاً جراء الفشل في عقد مؤتمر حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من

المرتبة عيه في مجال عدم الانتشار النووي. وبينما نقوم بذلك، كنا نأمل وما زلنا نأمل في أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي. ومع ذلك، تأسف الإكوادور لعدم الوفاء بهذا الالتزام حتى الآن. وتعتقد الإكوادور أنه آن الأوان للمجتمع الدولي لكي يضع الأولوية الممنوحة لنزع السلاح النووي موضع التنفيذ من خلال إطلاق مفاوضات بشأن إبرام معاهدة عالمية وملزمة قانونيا لحظر تطوير وحيازة واستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وتتشاطر الإكوادور القلق الذي جرى التعبير عنه فيما يخص الجمود الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح الذي يشكل، بموجب قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. ويعتقد بلدي أن الجمود ناجم في الأساس عن غياب الإرادة السياسية. ولذلك، يحدونا الأمل في أن يستمر المؤتمر في تزويد المجتمع الدولي بصكوك قانونية هامة، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونظرا لعدم تمكن هيئة نزع السلاح أيضا من اعتماد أي توصيات متفق عليها خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، فإننا نعتقد أنه من المنطقي والضروري إجراء تحليل شامل فيما يخص آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤكد وفد بلدي دعمه لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح حتى يتسنى دراسة جميع الهيئات التي تشكل معا آلية نزع السلاح ككل، وليس بشكل منفصل، ويتسنى اتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية.

تكرر الإكوادور دعوتها إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ الالتزامات الواردة في الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة الذي عقد خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٠. ومن شأن هذا التنفيذ الشامل أن يعطينا

لبرنامج العمل برمته، بما في ذلك الجانب المتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين، يكتسي أهمية حاسمة. وبالمثل، فإننا نتطلع إلى بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة والتنفيذ الكامل لهذا الصك الهام، الذي من شأنه تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية والإسهام في الحد من عمليات النقل غير المشروعة.

إن وفد بلدي على استعداد للمشاركة بنشاط في أعمال اللجنة الأولى لهذا العام والانضمام إليكم، سيدي، وجميع الوفود الأخرى من أجل إنجاح عملنا.

السيد لاسو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أوجه لكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين تهاني وفد إكوادور على انتخابكم. ونحن سعداء بشكل خاص لرؤية ممثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يترأس هذه الجلسات.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

لقد اعترفت إكوادور للمرة الأولى في دستورها بحقوق الطبيعة، بحيث يمكن احترامها بشكل كامل. وقد أعلن دستورنا أيضا إقليمنا الوطني منطقة سلام، مما يكفل عيش أبناء شعبنا في بيئة صحية. وعلاوة على ذلك، فإننا فخورون بأن نقول إن رؤساء دول وحكومات الجماعة قد أعلنوا كامل أراضي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وتبعاً لذلك، تدين الإكوادور مجرد وجود أسلحة الدمار الشامل على وجه الأرض، وترى أن استخدامها أو التهديد باستخدامها يمثلان جريمة ضد الطبيعة والجنس البشري.

وعلى غرار معظم الدول، تعتقد إكوادور أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يشكلان عمليتين متوازيتين ومتراپطين، ويجب أن يكونا كذلك. وقد امتثل بلدي، وهو دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وسيمثل لالتزاماته الدولية

الطاقة النووية للأغراض السلمية، دون تمييز. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفد بلدي من جديد دعمه للإطار التنظيمي الذي توفره لهذا الغرض الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشدد على التزام الدول التي تختار استخدام هذا النوع من الطاقة بوضع وتطبيق أعلى المعايير الممكنة في مجال الحماية والأمان النووي.

ويكرر وفد بلدي فيما يتعلق بمسألة أسلحة الدمار الشامل، وعلى أساس المبادئ المحددة سابقاً، التزامه الكامل باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويدين استخدام هذه الأسلحة، أينما استخدمت وأيا كان مستخدمها، وندعو إلى إزالتها إزالة تامة، عملاً بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات إزالة جميع هذه الأسلحة في إطار المواعيد النهائية المحددة دون مزيد من التأخير أو التأجيلات. وترحب إكوادور في ذلك الصدد بالإنتهاء الناجح لتدمير الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية إثر انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تؤيد إكوادور بقوة مقاصد برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونلتزم التزاماً كاملاً بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض برنامج العمل لعام ٢٠١٢. ونحن ملتزمون بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا الصدد، ونحيط علماً بنتائج الاجتماع الخامس الذي يعقد كل سنتين لهذا العام.

وننوه ببدء نفاذ معاهدة تجارة لأسلحة الوشيك التي اعتمدها الجمعية العامة بتصويت مسجل في، وليس بتوافق الآراء كما كنا نأمل. وستتابع حكومة إكوادور عن كثب الطريقة التي ستنفذ بها المعاهدة، وتتفق في أن أحكامها ستنفذ بطريقة شفافة ومتوازنة وغير تمييزية، مع احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من قبيل المساواة في السيادة بين الدول، وتقرير

الأمم في احتمال انتهاء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، الذي سيعقد في نيويورك في عام ٢٠١٥، بتحقيق نتائج إيجابية. ونحن نأسف لعدم تمكن اجتماع اللجنة التحضيرية المعقود في هذا العام من صياغة وثيقة بتوافق الآراء.

وباعتبار الإكوادور طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة ذات كثافة سكانية عالية، فإنها تحث البلدان التي وقعت على البروتوكولين الملحقين بالمعاهدة على سحب البيانات التفسيرية الأحادية الجانب التي قدمتها عندما انضمت إلى البروتوكولين، والتي تؤثر على مركز المنطقة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية الذي نصت عليه المعاهدة. وبالمثل، فإننا نحث جميع الدول على السعي جاهدة لإنشاء وتعزيز مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

إننا نأسف لعدم إمكانية عقد مؤتمر لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونناشد أولئك الذين يحاولون تنظيم المؤتمر عقده في أقرب وقت ممكن.

نكرر مجدداً نداءنا إلى الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تتحل بعد عن حيازة الأسلحة النووية، وتقم بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتضع نفسها تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن تفعل ذلك.

وتؤيد إكوادور، في سياق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت المناسب إذ أن جميع أشكال استحداث وتحسين تلك الأسلحة من خلال التفجيرات دون الحرجة وغيرها من الإجراءات يخالف أهداف المعاهدة وأغراضها. وعلاوة على ذلك، تؤكد إكوادور من جديد الحق غير القابل للتصرف والمشروع للدول التي ترغب في القيام بتطوير وإنتاج واستخدام

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول - يدخل عنصرًا خطيرًا من عدم الاستقرار في العلاقات بين الدول يؤثر على الأمن الدولي.

وفي الختام، إضافة إلى الإعراب عن التزام حكومة بلدي بالسلام ونزع السلاح العام والأمن الدولي مع الاحترام الكامل للقانون الدولي، وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، فإن وفد بلدي يؤكد مجددا استعداده للتعاون هنا في اللجنة الأولى.

السيد بوتورا (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه أعمال لجنتنا، وأن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي في الاضطلاع بمسؤولياتكم. كما أود أن أعرب عن شكرنا إلى ليبيا للنجاح في إجراء مداوات اللجنة في العام الماضي.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.2) ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقاريره المستكملة التي تتضمن آخر المعلومات الأساسية بشأن بنود جدول الأعمال قيد المناقشة.

تظل التعددية الإطار الأكثر موثوقية حيث المعالجة الشاملة للقضيتين العالميتين حاسمتي الأهمية المتمثلتين في ية السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح من جميع جوانبه. وتعتقد إثيوبيا اعتقادا راسخا أن استمرار الحوار والمفاوضات المتعددة الأطراف تعد أدوات حيوية للحد من انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا يهدد صون السلام والأمن العالميين.

وفي الواقع، وكما أفرت اللجنة وغيرها من محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل خطرا كبيرا على البشرية جمعاء دون تمييز.

المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، السلامة الإقليمية والسياسية، والحق في الدفاع عن النفس. وستواصل سلطات بلدي، كما ورد في تعليلنا للتصويت حينما اعتمدت المعاهدة (انظر A/67/PV.71)، تحليل الحالة بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن توقيع إكوادور عليها أو الانضمام إليها.

إكوادور طرف في بروتوكول مكافحة تصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار غير المشروع بها، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما صدقنا على اتفاقية الذخائر العنقودية، ويمثل إضفاء الطابع العالمي عليها أولوية عليا بالنسبة لنا، بالنظر إلى الطابع الضار والقاسي بشكل خاص لتلك الأسلحة، ولا سيما ضد أكثر الفئات ضعفا. ولأن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون للألغام الأرضية، أود أن أؤكد مجددا التزامنا باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، ودعمها.

ويساور بلدي القلق إزاء تزايد استخدام وتحسين المركبات الجوية المسلحة بلا طيار، واستخدام الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة في الحرب مدعاة للقلق الشديد على المستويات الإنسانية والأخلاقية والقانونية. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي، في مختلف المنتديات الإقليمية والعالمية، مواصلة دراسة الآثار المترتبة على القانون الإنساني الدولي والنظر في حظر تلك الأسلحة. ونؤيد العمل الذي يضطلع به في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في هذا الصدد.

يجب أن يستند الأمن في العلاقات الدولية إلى الثقة والاحترام المتبادل فيما بين الدول. إن نظاما شاملا وعشوائيا للتجسس على اتصالات جميع المواطنين في العالم، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في انتهاك للقانون الدولي، وبخاصة أي هجوم على مبادئ احترام سيادة الدول

بيساو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيوي على هذه المعاهدة الحيوية.

وتعمل إثيوبيا، بوصفها دولة موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على تحقيق مقاصد المعاهدة وأهدافها بالتعاون الوثيق مع اللجنة التحضيرية لمنظمة المعاهدة. وتم تكليف وزارة العلوم والتكنولوجيا بتنسيق جميع الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ المعاهدة والتحقق منها.

وقد انضمنا إلى الدول الأعضاء الأخرى في التأكيد مجدداً على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. نحن مقتنعون بأنه ينبغي التغلب على المأزق الذي حول دون استئناف العمل على وجه الاستعجال وعلى سبيل الأولوية. وتؤيد إثيوبيا أيضاً، بوصفها عضواً في حركة عدم الانحياز، مختلف قرارات الجمعية العامة بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية على أساس إطار زمني محدد متفق عليه للوصول إلى هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية عن طريق برنامج عمل مرحلي يتم الاتفاق عليه من خلال التفاوض.

وإثيوبيا ملتزمة بضمان أن تتم الحماية من الإشعاعات والرقابة التنظيمية في المجال النووي بمقتضى القوانين السارية المحلية والدولية، بما في ذلك معايير السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أيضاً التشديد على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية ما زالت الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، ونكرر التأكيد مرة أخرى على نداءنا من أجل أن توفر الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات سلبية فعالة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وبشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا نرحب بنجاح الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في برنامج العمل المتعلق

الأخطار التي تمثلها فتاكة ومعقدة للغاية في طابعها. وبالتالي تتطلب استجابة أساسية وفعالة على المستوى العالمي. إن الحد من تصاعد سباق التسلح النووي وتخفيض مخزونات غيرها من أسلحة الدمار الشامل من خلال التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات والمعاهدات القائمة يكتسيان أهمية قصوى. وتعتقد إثيوبيا اعتقاد راسخاً بأنه على جميع الدول احترام وتنفيذ معاهدات واتفاقيات نزع السلاح التي هي أطرافاً فيها. هذا هو التزام رئيسي وأساسي يتوقع منها الاضطلاع به بدون مزيد من التأخير وضمان الحفاظ على السلام والأمن العالميين.

أظهرت القارة الأفريقية التزامها الثابت بالسلام والأمن الإقليميين من خلال توقيع عدد كبير من دولها الأعضاء على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتسعى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا إلى كفالة عدم تطوير وإنتاج وتكديس واختبار وحياسة الأسلحة النووية أو نشرها في أفريقيا، بما في ذلك دولها الجزرية. وعلاوة على ذلك، تحظر المعاهدة على أطرافها إجراء أبحاث متعلقة بالأسلحة النووية، وإلقاء النفايات المشعة والهجمات المسلحة على المنشآت النووية في المنطقة الأفريقية.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد المعاهدة على الحق الأساسي وغير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير التكنولوجيا النووية وبحوثها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز.

لذلك، تؤكد إثيوبيا دعمها الثابت لتحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ مبكراً. وندعو الدول التي لم توقع أو تصدق على تلك المعاهدة بعد إلى أن تفعل ذلك على سبيل الاستعجال. ونخص بهذه الدعوة الدول الواردة في المرفق ٢ للمعاهدة والتي يشكل تصديقها أمراً ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وترحب إثيوبيا أيضاً بتصديق بروني دار السلام، تشاد، العراق، غينيا -

وتحدد دولة قطر التزامها بالتعاون في هذا الإطار لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل عامة، والأسلحة النووية على وجه الخصوص.

على الرغم من الأهمية التي يعلّقها المجتمع الدولي لمعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح، إلا أن الجمود الذي يعترى هذا الموضوع وعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٦ من اعتماد جدول أعمال المؤتمر يوضح بجلاء غياب الإرادة السياسية التي تعدّ حجر زاوية للتوصّل إلى الهدف المنشود. ولعلنا نشير هنا إلى عدم تحقيق أي تقدم في مداوات هيئة نزع السلاح منذ عام ١٩٩٩ وعدم تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المعقودة عام ١٩٧٨، مما يستوجب وضع سقف محدد للأهداف التي ينبغي تحقيقها لكل لجنة أو دورة للجمعية العامة، وذلك بهدف الخروج بنتائج وتوصيات ملموسة من شأنها أن تساعد على تحقيق قفزة نوعية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

كان المجتمع الدولي ولا يزال يتطلّع إلى تنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، من خلال اعتماد قرار يتضمن خطوات محددة نحو تنفيذ القرار المعني بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. لا سيما وأن ذلك القرار كان شرطاً في التمديد اللائحة للمعاهدة، ولعل ما يدعو للأسف عدم تمكن المجموعة الدولية من عقد المؤتمر الدولي الذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢ رغم الجهود العربية والدولية التي بذلت في هذا الخصوص بسبب رفض الطرف المعني بالمؤتمر المشاركة فيه. إن التحديات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تؤكد أن تحقيق الأمن والسلم فيها مرهون بتعاون كافة دول المنطقة والتزامها بقرارات الشرعية الدولية. ولا شك أن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة

بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه. وللأسف، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ما زالت تزعزع الاستقرار وتنشر الخراب في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك منطقتنا دون الإقليمية في القرن الأفريقي. واستخدام هذه الأسلحة غير المأذون به من قبل الجهات من غير الدول وإمكانية وصولها إليها على نطاق واسع ودون ضوابط يظل في الواقع مصدر خطر وقلق كبير للدول في المنطقة. ولهذا السبب على وجه التحديد، يشكل تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية والالتزامات التعاقدية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمراً بالغ الأهمية. ونحن دائماً على استعداد لمواصلة العمل مع دول المنطقة والمجتمع الدولي لرصد الاتجار والنقل غير المشروعين لهذه الأسلحة ومراقبتها ووضع حد لهما.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد مرة أخرى على التزام إثيوبيا دون تحفظ بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية وكذلك دعم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بمختلف قضايا نزع السلاح العام، ولا سيما الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

السيد آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، اسمحو لي بداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأتوجه بالتهنئة لأعضاء المكتب، متمنياً لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم ومؤكداً لكم تعاوننا التام معكم لإنجاح أعمال هذه اللجنة.

كما أضم صوتي لبيان جمهورية مصر العربية باسم المجموعة العربية وبيان جمهورية إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2).

يودّ وفد بلادي أن يؤكّد على الأهمية القصوى للإطار المتعدد الأطراف في معالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخله الأولى محددة بمدة ١٠ دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): إن بلدي يكرر من جديد إدانته القوية للاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية ضد المواطنين السوريين والجنود السوريين. وهو ملتزم بالتنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفه دولة طرفاً فيها وفي إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومن الطريف حقاً الاستماع إلى ممثلي حكام تركيا والمملكة العربية السعودية وهما يطلقان ادعاءات التي لا أساس لها ضد بلدي. والأمر طريف لأن كليهما لا يدركان أن ما من أحد في هذه القاعة يصدقهما.

أنه لأمر طريف إذ أن الجميع تقريباً في هذه القاعة يدرك الأفعال والإجراءات المثيرة للاشمئزاز التي ارتكبتها حاكما هذين البلدين ضد سوريا والشرق الأوسط وضد الجنس البشري بأسره. تلك الأفعال والإجراءات الفظيعة واضحة في شراكة حاكمي السعودية وتركيا الحاليين مع أمثالهما في تنظيم داعش وفي الدعم المطلق الذي يقدمه هذان النظامان طواعية لأعمال الإرهاب الوحشية وأيديولوجية التطرف العنيف.

نعلم جميعاً الواقع المظلم والدموي الذي يمثله هذان النظامان. ولا يصدقهما حتى أصدقاؤهما. ومؤخراً، أكد نائب رئيس أحد حلفائهما أن "حلفاءنا في المنطقة كانوا أكبر مشكلة في سوريا"، وأضاف أن هؤلاء الحلفاء في المنطقة، بما في ذلك تركيا والمملكة العربية السعودية، "أغدقوا مئات الملايين من الدولارات وآلاف الأطنان من الأسلحة على كل من يحارب في سوريا". أود أن أضيف هنا أن تلك الأسلحة تشمل الأسلحة الكيميائية التي قدمها حكام تركيا والسعودية لتلك الجماعات الإرهابية.

الدمار الشامل الأخرى سيساهم بشكل رئيسي في تحقيق الهدف المذكور، وبالتالي فإن الإسراع في عقد المؤتمر وتحت رعاية الأمم المتحدة يمثل خطوة بالغة الأهمية في هذا الإطار.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل أيضاً تحدياً يواجهه العالم في مجال نزع السلاح، مما يتطلب من كافة الأطراف، ولا سيما الدول التي تصنع وتصدر تلك الأسلحة، وضع قيود صارمة ووضع رقابة كافية تحول دون انتشار تلك الأسلحة. وكذلك الالتزام الكامل والتنفيذ الأمثل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

تؤمن دولة قطر أن السبيل الوحيد لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وصون السلام والأمن الدوليين يتطلب التوصل لمعاهدة متعددة الأطراف، ونود التأكيد هنا على أن مؤتمر نزع السلاح له دور رئيسي في هذا الخصوص، لكونه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. حتماً، إن دولة قطر حريصة على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتفعيل الركائز التي تستند إليها المعاهدة، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونؤكد في هذا الخصوص على حق الدول الأطراف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفق أحكام القانون الدولي. إن هدف بناء عالم ينعم بالاستقرار والأمن لا يمكن أن يأتي دون توافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء باعتبارها السبيل الوحيد. ولا شك أن خفض الميزانيات المخصصة لاقتناء الأسلحة والمعدات العسكرية والعمل على ترجمة جميع الالتزامات الدولية في مجال نزع السلاح سيحقق الهدف الذي نسعى له جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلّم، ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد،

حكام السعودية. وأشدد هنا على أن الإسلام والمسلمين أبرياء من هذه الأيديولوجية المتطرفة الممولة من السعودية. يجب على الدول الأعضاء حماية مجتمعاتها من هذه الأيديولوجية والتأكد من أنها لا تجد لها مكانا في مدنها وفيما بين شعوبها.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أدلى ممثل جورجيا ببيان لم يقدم سوى تكرار لادعاء لا مبرر له ضد الاتحاد الروسي. لا يوجد سبب للرد على هذا بالنسبة لنا، ولكن نود أن نشير إلى حقيقة واحدة فحسب. انتهت الجولة العادية من مناقشات جنيف بشأن الأمن والاستقرار في منطقة عموم القوقاز أمس. في ذلك الصدد، أنصح شركائي في جورجيا بعدم المشاركة في دبلوماسية المنابر وبذل أقصى ما في وسعهم لتسوية المشاكل في أنجازيا وأوسيتيا الجنوبية على أساس الاحترام المتبادل من أجل مصلحة شعوب جورجيا وتلك الدول ذات السيادة.

السيد السعد (المملكة العربية السعودية): مداخلتي فقط للرد على ما ذكره مندوب النظام السوري. حقيقة نحن نستغرب من هذا الطرح الذي عفا عليه الزمن في عملية قلب الحقائق وقلب الأمور. فالعالم الآن أصبح قرية صغيرة، لا يمكن أن تخفي فيه ما تفعل.

وما ذكرته المملكة العربية السعودية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية على الشعب السوري الأعزل من خلال طائرات الهليكوبتر. هذا ذكر في تقرير لجنة تقصي الحقائق التي أرسلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وليست المملكة هي التي ذكرت ذلك، هذه اللجنة، لجنة تقصي الحقائق ذكرت أنه في ١٠ أيلول/سبتمبر استخدمت الطائرات العمودية التي بحوزة النظام السوري ضد الشعب السوري باستخدام غاز الكلور. هذا ما ذكرته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وليست المملكة العربية السعودية.

أدلي بهذا البيان المتعصب كمواطن سوري وإنسان يهتم حقا بسلامة وأمن البلدان الأعضاء. وأود أن أوجه تحذيرا لجميع الذين يمثلون المصالح الوطنية لبلداتهم وشعوبهم، ويحدوني الأمل في أن أن ينقلوا تحذيري لحكوماتهم وشعوبهم. ينبغي أن يحذروا من حاكمي تركيا والسعودية الحاليين اللذين لا يرغبان إلا في إلحاق الضرر بنا جميعا. وينبغي أن يحذروا الخطط والنوايا الخفية وأن ينظروا إلى ما فعلاه على وجه التحديد في بلدي، ضمن أمم ودول أخرى. ينبغي أن ينظروا في تحالفهما الأثم مع تنظيم داعش ودعمهما الذي لا ينتهي لهذا الوحش والمنتسبين إليه، أن يحذروا ويتوخوا البقطة تجاه هذا التحالف البشع، نظراً لأنه إن كان أعضاء هذا التحالف يمكن أن يتسببوا في إراقة الدماء والتدمير للسوريين، الذين هم جيرانهم وأخوتهم، فهم على استعداد لإطلاق العنان لهذا الوحش ضد البلدان والمجتمعات الأخرى.

تسعى تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإذا ما ألقينا نظرة أعمق على سلوك حكامها في الآونة الأخيرة سندرك أن لديهم برنامجا عثمانيا. وأعتقد أن العديد من الدول والشعوب الأوروبية ما زالت تذكر، من بين أمور أخرى، الأعمال المروعة والعنف الذي ارتكبه العثمانيون. وإجراء مقارنة بسيطة بين الأعمال العثمانية والأعمال الحالية لتنظيم داعش يمكن أن يكشف حقيقة مروعة. يجب أن تحذروا أصدقائي الأعضاء وألا تسمحوا لهم بالدخول إلى مجتمعاتكم.

وفيما يتعلق بالسعوديين وحكامهم، فلننظر في طريقة معاملتهم لمواطنيهم، وفي المدارس الممولة من السعودية والوعاظ في جميع أنحاء العالم الذين لا يعلمون إلا العنف والقتل العمد والقتل والتطرف. وما علينا إلا أن نسأل أمم الأرض، من بالي إلى نيويورك، وسيخبروننا ما فعلت تلك الأيديولوجية الممولة من السعودية وإرهابيها. المملكة العربية السعودية هي مقر الإرهاب الدولي وحكامها جعلوا شاغلهم الشاغل إرهاب الدول الأخرى بأعوانهم في الإرهاب، القادرين على ارتكاب فظائع لا توصف باسم تفسير منحرف للإسلام لا يمثله سوى

موافقة الحكومة الجورجية. ويعلم كل عضو في هذه اللجنة أن ذلك هو، قطعاً، انتهاك للقانون الدولي. فموافقة الدولة المضيفة ضرورية على الاطلاق لنشر قوات أجنبية على أراضيها. أما بالنسبة إلى التكلم مع الجماعات المحلية المتواجدة على امتداد الخطوط الفاصلة التي أنشأها روسيا، فنحن لا ريب نبذل قصارى جهدنا كي نتكلم مع مواطنينا الموجودين في كلا جانبي هذه الخطوط. إن لدينا برامج طبية وبرامج تعليمية لهؤلاء الأشخاص المتضررين، لكن القوات الروسية والحكومة الروسية تعوقان تنفيذ العملية التي هي لصالح جميع الناس في جورجيا، بما فيها الأراضي المحتلة.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي): أريد مجرد إبداء ملاحظة قصيرة ردا على زميلي الجورجي. أود أن أذكر الوفود بأن جورجيا وروسيا ليستا المشاركتين الوحيدتين في المناقشات التي تدور في جنيف؛ فدولتنا جمهورية أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اللتان تتمتعان بالسيادة تشاركان فيها أيضا.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أنا آسف لأنني طلبت الكلمة للمرة الثالثة ولكنني أشعر بأنني ملزم بالرد على الكلام الأخير الذي قاله الممثل الروسي لأنه يشكل منتهى التشويه للحقائق على أرض الواقع. إن ممثلي المناطق المحتلة ممثلون في عملية جنيف بصفتهم الفردية. فهم لا يمثلون أي كيان باستثناء أنفسهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

الشيء الآخر أن المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي حاربت الإرهاب. فهنا في الأمم المتحدة، ساهمت وبشكل فعال في إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وأقيمت عدة مؤتمرات سواء في المملكة العربية السعودية أو في غيرها لمكافحة الإرهاب. أيضا في فيينا هناك مركز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، أيضا من مضمونه محاربة الإرهاب. فكل هذه المؤشرات تدل على أن المملكة تحارب الإرهاب، والآن هي في مقدمة الدول التي تحارب الإرهابيين الذي يطلقون على أنفسهم الدولة الإسلامية، والإسلام براء منهم.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي لأتكلم مرة ثانية ردا على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي. وبالرغم من أنه قال إنه لن يقول أي جديد ولن يدخل في جدال، لكنه أدلى على الأقل بأمرين هامين. أمر يتعلق بالطبع بمناقشات جنيف، ويعلم جميع الممثلين في هذه القاعة أن جورجيا تشارك في مناقشات جنيف بحسن نية. ونتخذ نهجا بناء لحل جميع المسائل العالقة مع الاتحاد الروسي.

والمناقشات التي تدور في جنيف هي بالتأكيد نتيجة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي وقّعت عليه روسيا وجورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بواسطة الاتحاد الأوروبي. إن روسيا لم تعمل على تنفيذ معظم أحكام هذا الاتفاق. فروسيا تنتهك كامل اتفاق عام ٢٠٠٨ تقريبا، بما في ذلك الالتزامان بسحب قواتها إلى خط ما قبل الصراع، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي المحتلة.

ولقد استخدم الممثل الروسي أيضا حجة ثانية تنصحنا بالتكلم مع نظامي الاحتلال اللذين أقامتهما سلطات بلده بالذات في الأراضي الجورجية. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن روسيا هي دولة قائمة بالاحتلال نظرا لأنها عمدت إلى تمرکز قواتها على الأراضي الجورجية من دون